

الأصول التاريخية للمشكلة الأثرية

للكنور: سيدرج حراز
الأستاذ الزائر

العثمانيون والبحر الأحمر :

ارتبط انتشار نفوذ الأتراك العثمانيين على الساحل الغربي للبحر الأحمر بسياستهم الخاصة بمداخلة الخطر البرتغالي عن هذا البحر . إذ لا يخفى أن الدولة العثمانية بفتحها لمصر عام ١٥١٧م ، ومد نفوذها إلى الحجاز واليمن ، وظهور أساطيلها في البحر الأحمر ، قد ورثت تركة الدولة المملوكية المثقلة بالأعباء والمسئوليات ، وفي مقدمتها إنقاذ البحر الأحمر من البرتغاليين ، الذين كانوا يربطون على منافذ هذا البحر ، ويحاولون اجتياحه ، إلى جانب الدخول في علاقات وارتباطات مع حكومة الحبشة المسيحية ، بهدف خوض غمار حرب عارمة ضد القوى الإسلامية المحلية .

والواقع أن نزول الأتراك العثمانيين في منطقة المشرق العربي في مطلع القرن السادس عشر ، قد جعل لهم اهتماماً مباشراً بالدفاع عن البحر الأحمر في وجه الخطر البرتغالي إلا أن انشغالهم بشئون البلقان لم يوفر لهم الوقت الكافي للتفرغ لمشكلات البحر الأحمر ومع ذلك ، فبعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧م ، أرسل قوة بقيادة سنان باشا ضمت سواكن على ساحل البحر الأحمر الغربي ، والتي كانت تمتد إليها تقريباً حدود مصر في عهد الدولة المملوكية . وكان هدف السلطان من ضم سواكن ، هو منع البرتغاليين من الاستيلاء عليها ، بالإضافة إلى انتفاعه بمواردها الجمركية . وكان البرتغاليون قد حاولوا عام ١٥١٣م الاستيلاء على عدن ،

ولم يلبثوا أن هاجموا زيلع ، جريرة على الشاطئ الافريقي لخليج عدن ، فأحرقوا الأولى عام ١٥١٧م ونهبوا الثانية في العام التالي .

وفي عام ١٥٢٤م أرسل السلطان سليمان القانوني الصدر الأعظم ابراهيم باشا لتنظيم الادارة العثمانية في سوريا ومصر . وفي أثناء ثلاثة الشهور التي قضاها بمصر ، أعاد ابراهيم باشا تنظيم الشئون البحرية بميناء السويس ، الذي اتخذته الاتراك العثمانيون قاعدة لعملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي ضد البرتغاليين . وفي عام ١٥٢٥م أبحر الأسطول المملوكي القديم من السويس لمحاولة إخضاع اليمن للنفوذ العثماني الفعلي ، إلا أن الحملة لم تحقق نجاحاً كبيراً .

وكان بعد الفتح العثماني للعراق (١٥٣٤-١٥٣٥م) أن بدأ السلطان سليمان القانوني يهتم جديداً بشن هجوم مضاد قوي ضد الغزو البرتغالي في البحر الأحمر . وصدرت الأوامر إلى والي مصر سليمان باشا الخادم ببناء أسطول جديد في السويس ، وهي مهمة بدىء العمل فيها عام ١٥٣٧م وانتهى في ربيع العام التالي . وكان الأسطول يتكون من ٧٤ أو ٨٠ سفينة من مختلف الأنواع والأحجام ، ومن ٢٠,٠٠٠ جندي من مصر والشام ، على حين أن بحارته كانوا من البنادقة المقيمين بالاسكندرية .

وخرج سليمان باشا على رأس هذا الأسطول في يونية ١٥٣٨م من السويس ، واستولى على عدن غدرآ في أغسطس من هذا العام ، ثم انضم في سبتمبر إلى قوات جوجارات Gujarat بالهند في محاولتها الاستيلاء على القلعة التي كان البرتغاليون قد أقاموها في ديو Diu خلال عامي ١٥٣٥-١٥٣٦م . ولما كان سليمان باشا قد أصبح وقتذاك بعيداً عن قواعده ، ويفتقر إلى الوسائل اللازمة لغرض حصار طويل الأمد على القلعة البرتغالية ، إلى جانب المقاومة العنيدة التي أبدتها البرتغاليون في ديو ، فقد اضطر في ٦ نوفمبر إلى التخلي عن محاولته والانسحاب إلى اليمن ، حيث قام هناك بتنظيم إدارة عثمانية جديدة ، كانت مراكزها الرئيسية في عدن وزبيد ، ثم قفل عائداً إلى مصر .

وكانت أهم نتائج حملة سليمان باشا الخادم على اليمن هي سقوط عدن في أيدي الأتراك العثمانيين ، وبذا حلت هذه المدينة الاستراتيجية منذ هذا الوقت فصاعداً محل جدة بالحجاز كخط دفاع أمامي ضد البرتغاليين وقاعدة بحرية متقدمة لمهاجمة المحطات والمراكز البرتغالية في الخليج العربي والمحيط الهندي ، ولو أن ذلك لم يمنع البرتغاليين من التوغل في البحر الأحمر من وقت لآخر ، مثلما حدث في عامي ١٥٤٠ و ١٥٤١ م . وفي هذا العام الأخير قام الأسطول البرتغالي بقيادة ستيفانو دا جاما Stefano da Goma ابن المستكشف البرتغالي الذائع الصيت فاسكو دا جاما بغزوة جريئة على ميناء السويس لمحاولة تحطيم الأسطول العثماني الرابض في مياهه ، إلا أن هذه الغزوة باءت بالفشل وذلك بفضل تحذير أمير سواكن ، مما جعل البرتغاليين ينتقمون منه بإحراق سواكن وتخريب صهاريج المياه بها ، على أمل أن يؤدي ذلك إلى اضمحلال هذه المدينة التجارية المزدهرة التي كانت في حوزة الأتراك . ولقد كان في أثناء الغزوة البرتغالية للبحر الأحمر أن أنزل ستيفانو دا جاما إلى مصوع قوة تبلغ أربعمئة جندي .

وفي عام ١٥٥٧ م احتل الأتراك العثمانيون جزيرة مصوع وقرية حرققو Harkiko المقابلة لها على الساحل والواقعة على مسافة ساعتين منها ، وذلك كاجراء وقائي ضد خطر قيام تحالف فعلي بين الحبشة والبرتغال ، وقطع سبل الاتصال بين الحبشة والهند البرتغالية .

ولم يلبث أن زحف القائد العثماني ازدمر باشا في عام ١٥٥٨ م من قرية حرققو متجهاً صوب الغرب واستولى على دباروا Dabarwa عاصمة ميدري بحري Medri Bahri أو بلاد الشاطيء ، وهي أريتريا الحالية تقريباً ، وبني في دباروا حصناً من الحجر أنزل به حامية عثمانية . وقد أطلق الأتراك على هذا الجزء من أملاكهم الممتد من سواكن إلى مصوع على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، اسم ولاية « الحبش » ، باعتبار أنها تمثل مخارج بلاد الحبشة . ووضعت هذه الولاية تحت إشراف والي جدة أو باشا الحجاز ، على أن يعين من جانبه قائم مقام على كل من سواكن ومصوع .

ضعف النفوذ العثماني والاستعانة « بالنواب » :

وضعف النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر الغربي منذ أواخر الثمانينات من القرن السادس عشر نتيجة انشغال الدولة العثمانية . بجهات متعددة ، استعانت السلطات التركية بأحد الزعماء المحليين ليكون « نائباً » عنها في البر الساحلي أو حرققو وللمعاونة في أعمال الحكومة والادارة بمصوع ، كما استعانت بزعيم محلي آخر في سواكن . وكان « نائب البحر » أو نائب حرققو يتقاضى مرتباً شهرياً ومبلغاً معيناً من إيراد جمرك مصوع مقابل إمداده جزيرة مصوع بالماء العذب من آبار حرققو والانفاق على الحامية العثمانية بالجزيرة . وكان « النائب » يعين بواسطة والي جدة ، ويتجدد فرمان تعيينه سنوياً .

ومما يجدر ذكره أن أسرة « النواب » كما يقول المؤرخ الفرنسي دوان Douin كانت قد وفدت في الأصل من مملكة تيجراي Tigrai الحبشية ، إلا أنها حين اعتنقت الاسلام انزلت تدريجياً بمنطقة مصوع الساحلية عن النفوذ الحبشي ، وخصوصاً حينما أخذ الاضمحلال يدب في الامبراطورية الحبشية منذ الثلاثينيات من القرن السادس عشر أي حوالي غزو أمام هور أحمد بن ابراهيم المسمى بالقرين أو الأشوال لتلك الأمبراطورية وتوطدت سلطة أسرة النواب شيئاً فشيئاً في إقليم السمهر Samhar ويشمل مصوع وحرققو والمنطقة المحيطة بهما والممتدة إلى الداخل حتى سفوح الهضبة ، وعلى الساحل إلى مسافة حوالي خمسين ميلاً شمال مصوع وجنوبها .

ومن أواخر القرن السادس عشر انقسمت أسرة « النواب » إلى فرعين متنافسين ، أحدهما يدعى بيت حسن ومركزه قرية حرققو ، والآخر بيت عثمان ومركزه قرينتا أوتوملو Otumlo ومونكولو Monkillo بالداخل . وقد تناوب الفرعان منصب « نيابة البر » حسب قوة كل منهما ، أو حسب تأييد الباشا التركي بمصوع وحاميته من الانكشارية . ومن المؤكد أن السلطات العثمانية قد رحبت بهذا الانقسام وشجعت ، لأنها وجدت فيه ما يسهل لها السيطرة على كلا الفرعين ويضمن عدم خروج البيتين عليها .

وكان « النائب » مكلفاً بتحصيل الأموال الأميرية أو العوائد باسم الزكاة من القبائل النازلة بإقليم السمهر ، وكذلك من رعاة الساهو Sahc والحباب Habab ، علاوة على تحصيل « رسوم مرور » من المسافرين والقوافل التي تدخل الهضبة الحبشية أو تخرج منها . ولكن معمة « النائب » لم تقتصر على تحصيل تلك العوائد والرسوم فحسب ، بل كان موكولاً إليه أمر القبائل بإقليم السمهر ، فتولى في المنازعات التي تنشأ بينها ، وخصص لكل منها منطقة معينة للرعي . وعلى هذا النحو غدا « النائب » هو صاحب السلطة الفعلية في إقليم السمهر من خليج عقيق شمالاً إلى نواحي زولا جنوباً ، بينما كادت سلطة الأتراك تكون إسمية في هذا الإقليم .

ومع أن الأتراك العثمانيين لم يكن لهم على ساحل البحر الأحمر الغربي - باستثناء سواكن ومصوع - سوى نفوذ ضئيل من الناحية الفعلية ، فقد ظلوا حتى أواخر القرن التاسع عشر متمسكين بحقوق السيادة على هذا الساحل كله ، ولم يتركوا فرصة إلا وانتهزوها لإعلان تبعيته لهم . وترتب على تمسك الأتراك بحقوق السيادة على هذا الساحل آثار خطيرة إذ أنه لما كانت السلطة القضائية لسواكن ومصوع تنتهي عند مضيق باب المندب ، فقد امتدت ادعاءات الأتراك لتشمل بلاد الحبشة . وبعبارة أخرى ، كان السلطان العثماني يعتبر الحبشة - رغم أن قواته لم تفتحها - تابعة للدولة العثمانية - مستنداً في ذلك إلى أمرين :

أولاً : حق فرض رسوم المرور على المسافرين والقوافل التي تدخل الحبشة والتي تخرج منها ، بحكم احتلال الأتراك لميناء مصوع منفذ الحبشة على البحر الأحمر والعالم الخارجي .

ثانياً : أن بطريك الكرازة المرقسية في مصر ، هو الذي يعين مطران الحبشة ، الأمر الذي لا يتم إلا برضاء السلطة الزمنية ، أي بموافقة الباب العالي منذ أن خضعت مصر له عام ١٥١٧ .

مصر والبحر الأحمر :

وعلى أثر قيام الحركة السلفية في نجد بجهود الإمام محمد بن عبد الوهاب وتخوف العثمانيين من ضياع نفوذهم في الحجاز على يد الدولة السعودية الأولى كلف الباب العالي محمداً علياً واليه في مصر بإرسال حملات إلى الحجاز . وكافأ السلطان محمود الثاني القائد إبراهيم بن محمد علي بتعيينه والياً على جدة أو الحجاز ، ولما كانت هذه الولاية تشمل أيضاً الحبش العثمانية ، أي سواكن ومصوع وما يحيط بهما من أراضٍ ، فقد صار لقب إبراهيم الرسلي : متصرف جدة والحبش أو والي إيالة الحبش ومتصرف سنجق جدة .

وكانت أيلولة ولاية الحبش إلى إبراهيم باشا نقطة تحول في إدارتها ، فقد أرسلت مصر إلى مصوع حاكماً جديداً ، هو عابدين بك ، على رأس قوة من ستمائة جندي ، وتغير الوضع بالنسبة « لنائب البر » ، فلم يعد يتقاضى المرتب الشهري لينفق منه على الحامية ، وتقلص نفوذه .

وحاولت مصر في السنوات القليلة التالية أن تبسط نفوذها — في ظل التبعية العثمانية — على الحبشة وسواحل البحر الأحمر الغربية ، بالرغم من أن ولاية جدة التي تتبعها هذه السواحل كانت باسم إبراهيم وليست ضمن ولاية مصر ، ولم يمنع الحكومة المصرية من فتح الحبشة سوى تدخل الانجليز ، الذين بذلوا كل ما لديهم من جهد حتى يصرفوا محمداً علياً عن فتح الحبشة ، وحذروه من أن الدول الأوروبية لن تسكت عن مهاجمة الدولة الافريقية الوحيدة التي احتفظت بمسيحياتها . وفي عام ١٨٢٣ وصلت القوات المصرية إلى مبدزات بمديرية أغردات الاريترية حالياً ، ولكن محمد علي اضطر أمام التدخل البريطاني إلى العدول عن مهاجمة الحبشة مباشرة ، واكتفى بأن أرسل حوالي عام ١٨٢٦ — قوة احتلت مصوع . ولا شك أن والي مصر قد قصد من احتلال مصوع أن يكون احتلالها بمثابة الخطوة الأولى لبسط نفوذ الباشوية المصرية — في ظل التبعية العثمانية دائماً — على الحبشة وسواحل البحر الأحمر الافريقي كله . غير أن الدولة العثمانية لم توافق على هذه المغامرة ، لخوفها

من أن يؤدي توطد نفوذ باشوية مصر في مياه البحر الأحمر المجاور للمقدسات الإسلامية بالحجاز ، إلى تهديد شبه جزيرة العرب ، فاضطر محمد علي إلى سحب جنوده من مصوع .

وعلى أثر حروب محمد علي في بلاد الشام ضد السلطان وتدخل الدول الأوروبية لتسوية المسألة المصرية العثمانية ، اضطر والي مصر إلى إخلاء شبه جزيرة العرب وسحب جيوشه منها عام ١٨٤٠ ، فانقطعت صلة مصر بولاية جده ، واستعاد الباب العالي سلطته المباشرة على الأقاليم المطلة على البحر الأحمر في شاطئيه الآسيوي والأفريقي . وعادت بذلك الإدارة في سواكن ومصوع - أي ولاية الحبش - إلى وضعها السابق ، واسترجع « النائب » ما كان له من النفوذ والاستقلال الذاتي .

ولقد حدث بسبب توتر العلاقات بين محمد علي والسلطان العثماني أن راح الأحباش ينتهزون الفرص لانتزاع حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر الأفريقي لأنفسهم ، وذلك بالاكثار من الغارات على ولاية الحبش ، خصوصاً وأنهم كانوا مستقلين داخل بلادهم ولم يستطع الأتراك العثمانيون في وقت من الأوقات أن يفرضوا سيطرتهم الفعلية عليهم . ومن جهة أخرى ، فقد كان محمد علي منذ أن اقليم التاكة أو كسلا بالسودان عام ١٨٤٠ قد شعر بالحاجة إلى منفذ بحري تتولى الإدارة المصرية في السودان الاشراف عليه ولما كانت سواكن ومصوع أقرب الموانئ إلى مديرية التاكة وأنسبها إلى تصدير غلات السودان الأوسط ، فقد تطلعت اليهما أنظار والي مصر لهذا الغرض . وعلى ذلك ، فقد راح والي مصر في رسائله للباب العالي ينتقد الإدارة القائمة وقتذاك في مصوع وسواكن واقترح إلحاق الميناء بمديرية التاكة ، على أن يقوم والي مصر بإدارة جمركي سواكن ومصوع ويقدم لوالي جدة إيراد الجمرك السنوي ، بحيث لا يقل عن ١٥٠٪ من إيراد الجمرك الراهن . هذا فضلاً عن بعض الفوائد الأخرى التي يمكن تحقيقها ، كضمان النشاط التجاري في تلك المنطقة وجلب المواشي بانتظام ، واستخدام القوة الحربية المصاحبة في إقرار الأمن بالحجاز عند اللزوم .

وإزاء قوة حجة والي مصر ، والتيقن من أن رفض طلبه قد يجعل من المتعذر الاحتفاظ بسواكن ومصوع بعيداً عن أيدي الأحباش ، وقد تتعرض للضياع في هذه الحالة حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر الغربي ، فقد وافق الباب العالي عام ١٨٤٦ على إحالة إدارة مينائي سواكن ومصوع إلى مصر بإيجار سنوي قدره ٥٠٠٠ كيس أي ٢٥,٠٠٠ جنيه تركي .

وفي مارس ١٨٤٧ جاء اسماعيل حقي أفندي إلى مصوع للاضطلاع بشئون الادارة هناك من قبل الحكومة المصرية ، ولمجابهة اعتداءات الأحباش ، كما حضر الياس أغا على رأس جنود الحامية ، وأبلغ قنصل فرنسا في مصوع بأن محمداً علياً كلفه القيام بتفقد أحوال ساحل البحر الافريقي حتى مضيق باب المندب . وشرع اسماعيل حقي في إعداد إحصاء تقريبي للقبائل المنتشرة على طول الساحل بين سواكن جريرة ، توطئة - كما صرح بذلك للقنصل الفرنسي - لضم كل ساحل البحر الأحمر الافريقي حتى رأس غردافوي باسم والي مصر . ولكن مشروعات محمد علي من أجل التوسع في هذه المناطق ، لم تلبث أن تركت جانبا عندما دهم الموت والي مصر وقبل أن يتمكن من تنفيذها .

وعندما تولى عباس الأول حكم مصر عام ١٨٤٨ كان من رأيه أن مصر قد خرجت من نضالها الطويل مع الباب العالي في العهد السابق منهوكة القوى قليلة الموارد ، ولا تستطيع لذلك أن تتحمل زيادة تضاف إلى أعباء الحكم والادارة في أقطار السودان الشاسعة ولما كان بقاء إدارة مينائي سواكن ومصوع في يد مصر يكلفها الكثير من الجهد والمال ، فقد استقر رأي عباس على إعادة هذين الميناءين إلى الدولة العثمانية ، باعتبار أن مصر لا تستفيد شيئاً منهما في عملياتها الحربية في شرق افريقية ، لوقوعهما بعيداً عن المركزين الرئيسيين للادارة والحكومة في الخرطوم والقاهرة . وعلى ذلك ، فقد أخلت حكومة القاهرة سواكن ومصوع عام ١٨٤٩ ، وعادت إدارة هذين الميناءين إلى تركيا ، وظل الموقف على هذا الحال حتى تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ .

جهود العثمانيين لمواجهة نشاط الإنجليز والفرنسيين في البحر الأحمر :

وفي أثناء ذلك كان الإنجليز والفرنسيون ينشطون في ساحل البحر الأحمر الغربي وكان الفرنسيون على وجه الخصوص يحاولون لأسباب سياسية ودينية أكثر منها تجارية وضع أقدامهم على الساحل . وإزاء ذلك أرسلت الحكومة العثمانية إلى قائم مقام مصوع بورتو Purto أفندي تعليمات بشأن العمل من أجل الاستحواذ على الساحل دون استخدام القوة . ولهذا الغرض استعان القائم مقام بأحد أفراد أسرة النواب وهو أحمد أرى Aray الذي عمد إلى إغراء الأهالي على التوقيع على عرائض يعلنون فيها تبعيتهم للباب العالي كما حثهم على رفع الراية العثمانية على الموانئ ، وبذا تمكن قائم مقام مصوع من رفع الراية العثمانية دون مشقة في ديسمبر ١٨٦١ على الرقعة الممتدة على طول الساحل من زولا إلى آيث Ayth ، وعلى جزر دهلك وجزيرة ديسي ، وجعل الأهالي يعترفون بسيادة السلطان العثماني حتى سهل الملح في الداخل . وفي مارس ١٨٦٢ - قبلت الأميرة عليّة عدو Edau حاكمة أمفيلا الحماية التركية ، وأعطائها قائم مقام مصوع راية عثمانية وأمرها بأن ترفعها عند ظهور السفن المسيحية في خليج أمفيلا .

ولقد كان هذا النشاط الذي أظهره الأتراك العثمانيون في مطلع الستينات من القرن التاسع عشر في ساحل البحر الأحمر الغربي ، مبعث إثارة نجاشي الحبشة تيودور ، الذي أعرب عن استيائه وغضبه الشديدين في المقابلة التي جرت بينه وبين القنصل الإنجليزي كامبرون Dameron إبان شهر أكتوبر عام ١٨٦٢ . إذ أنهال النجاشي على الأتراك سبا ، وتكلم عن « الرايات السبع » - كما قال - التي نصبها الأتراك على الشاطئ ، وذكر أن هدفه محاربة الأتراك ، لأن دينه وبلاده معرضان للخطر ، ولذلك فإنه سيحارب إلى الموت دفاعاً عنهما .

وإزاء تهديدات تيودور العدائية ، رأى قائم مقام مصوع أن من الحكمة محاولة التوصل إلى اتفاق أو تفاهم معه ، ولذلك أرسل إليه مبعوثاً محملاً بالهدايا ، ولكن

النجاشي أمر بالقبض عليه وتقييده بالأغلال ، حيث أبقاه على هذا الحال شهراً كاملاً .

وعلى ذلك ، ففي الوقت الذي ولى فيه اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ ، كانت العلاقات بين أثيوبيا والسلطات التركية في مصوع أكثر توتراً من ذى قبل . لقد كانت مصوع واقليم السمهر كثرة يتنازع على اقتطافها كل من تركيا واثيوبيا .

اهتمام مصر في عهد اسماعيل بساحل البحر الأحمر العربي :

ولقد كان طبعياً أن تهتم حكومة مصر في عهد اسماعيل بساحل البحر الأحمر الغربي إذ كانت ترى واجباً دعم حقوق السيادة العثمانية المصرية على هذا الساحل ، كخطوة ممهدة لامتداد الدولة المصرية إلى حدودها الطبيعية ، وهي في نظرها تمتد من سواحل البحر المتوسط شمالاً إلى خط الاستواء ومناجم النيل جنوباً ، ومن سواحل البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الهندي ومنه وسط القارة الافريقية إلى البحيرات الاستوائية . وكانت الخطوة الأولى في سبيل تحقيق تلك الخطة الكبرى التي عرفت بسياسة اسماعيل الافريقية هي السعي لدى الآستانة للموافقة على طلب الحاق ميناءي سواكن ومصوع بمديرية التاكة بالسودان ، الأمر الذي تم في مايو ١٨٦٥ ، حيث وافق السلطان عبد العزيز على انتزاع ميناءي سواكن ومصوع من ولاية جدة وضمهما للإدارة المصرية . وفي العام التالي صدر فرمان الوراثة السلية الذي منح اسماعيل « حكومة وراثية في مصر ، وفي جميع الملحقات والأراضي التابعة لها ، وفي قائمقاميتي سواكن ومصوع » . وكانت ملحقات سواكن ومصوع تمتد على ساحل البحر الأحمر الغربي من رأس علبة شمالاً إلى رهيطة أو رحيثا جنوباً عند مضيق باب المندب .

ولما كانت مصوع قد تهدمت مبانيها وأهملت شئونها منذ تركتها الادارية المصرية المصرية عام ١٨٤٩ وانتشرت الأمراض بها ، فقد عيّنت الادارة المصرية الجديدة بالمرضى وتطهير المدينة . ويشير حسن رفعت محافظ مصوع إلى الاجراءات التي اتخذت بهذا الشأن ، وذلك في التقرير الذي رفعه إلى القاهرة ، فيقول : « بعد

وصولنا إلى مصوع وجدنا في أسواقها وأزقتها بعض الفقراء والمساكين مصابين بالجدري والقروح ، مشرفين على الهلاك لعدم وجود من يعولهم ، ولما أعلمه من وجود مستشفيات في المحروسة لمداواة أو معالجة أمثال هؤلاء المساكين والفقراء ، وحيث أن هذه الجهة احييت حديثاً على الحكومة المصرية ، فإننا نبهنا على حكيم البندر بتخصيص طبيب لمعالجة هؤلاء البؤساء وتجهيز الأدوية واستئجار كوخ للمعالجة ، وجمع المرضى فيها وإقامتهم ومعالجتهم وترتيب مأكولاتهم بحسب ما تسمح به الظروف ، وإعداد المفروشات والاحتياجات الأخرى لإفراغه في شكل مستشفى صغير . وأتينا بأذن المهمة لتنظيف البلدة وتطهيرها .

وعلى العموم ، فقد اهتمت الادارة المصرية الجديدة بالنهوض بمصوع وتوفير سبل العيش بها ، فبدأت بإنشاء مخبر ومطحن ، ولما لم تجد في البلدة المواد اللازمة للبناء كالجير والأحجار والأخشاب وغير ذلك ، فقد أقبلت على إعداد لوازم البناء مثل حرق الجير واستحضار الأحجار والأخشاب ، الأمر الذي كان له أثره في ترميم المباني الأميرية وإنشاء مباني جديدة .

ولم تلبث أن كلفت الحكومة المصرية جعفر مظهر حكمدار السودان بالقيام بجولة تفتيشية في ساحل البحر الأحمر الغربي ، بدأ الحكمدار جولته في شهر يولييه عام ١٨٦٧ ، فمر بالقصير وبرنيس وسواكن ومصوع على التوالي ، ثم اتجه إلى باب المندب وزار في طريقه أهم المراكز الواقعة على الساحل الغربي مثل أمفيلا وعيط وبيلول ورهيطه ، وخصص لشيوخ أمفيلا وعيط راتباً شهرياً قدره ١٥٠ قرشاً ، ولشيوخ بيلول ورهيطه ١٠٠ قرش ، ثم نزل في عدن ومنها أبحر إلى شاطئ الصومال ، حيث زار بريرة وزيلع وتاجورة . وكان جعفر مظهر يدعو اليه شيوخ القبائل أينما حل ويحثهم على الاعتراف بسيادة مصر ، وانشغل في مصالحة القبائل المتخاصمة ، ووزع عليها أرزاقاً وأعلاماً كان الأهالي المسلمون يستقبلونها كما لو كانت رمزاً للإسلام ومظهراً لالتئامهم تحت السيادة المصرية .

وعندما عاد جعفر مظهر من جولته ، قدم تقريراً عنها ، اهتم فيه باظهار حقوق مصر التي لا تنازعها فيها واحدة من الدول على الساحل الافريقي من السويس إلى رأس غردافوى ، بجميع جزره القريبة من سواكن ومصوع والسودان ، ما عدا زيلع التابعة للدولة العثمانية ، والمعطاه بطريق الالتزام إلى الشيخ أبي بكر شحيم أميرها ، وذكر أنه أجرى تأمين الأهالي وتمكين تبعيتهم للحكومة وأعطى لمشايخهم بيارق لاقامتها في مراكزهم .

حملة بريطانيا التأديبية على الحبشة :

وتكمن أهمية تقرير جعفر مظهر في أنه يوضح طابع السياسة المصرية في ساحل البحر الأحمر الغربي وساحل الصومال ، فضلاً عن أنه كتب في الوقت الذي أرسلت فيه بريطانيا حملتها التأديبية على الحبشة لإرغام عاهلها تيدور على إطلاق سراح الرعايا الأوروبيين الذين اعتقلهم .

ومما يجدر ذكره أن حكومة القاهرة قد أمدت الحملة البريطانية بكل مساعدة ممكنة فلم تسمح للبريطانيين بشراء المؤن من مصر ونقل البغال بالسكة الحديدية من الاسكندرية إلى السويس فحسب ، بل وافقت على أن تؤجر لهم بواخر الشركة العزيرية ، لكي يشحنوا عليها مؤن الحملة ومعداتهما من السويس إلى زولا . وفضلاً عن ذلك ، فقد أرسلت إلى حكمدار السودان ومحافظ مصوع تعليمات مشددة بإمداد الجيش البريطاني بكل ما يحتاج اليه والتنبيه على مشايخ القبائل ، وخاصة في المناطق المجاورة للحدود الحبشية ، بأن يقدموا للحملة جميع المساعدات ، وأن يسهروا على حماية جنودها ومعداتهما من اعتداءات البدو . غير أن هذا الاتجاه الرديء لم يمنع حكومة القاهرة من اتخاذ بعض الاجراءات القانونية الوقائية لحماية المصالح المصرية في السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر الغربي فأرسلت تعزيزات عسكرية إلى سواكن ومصوع ، وعينت اسماعيل عبد القادر محافظاً على سواحل افريقية الشرقية .

والحقيقة أنه لم يكن هناك ما يدعو على الاطلاق لتخوف مصر من حملة بريطانيا
التأديبية على الحبشة . فبعد انتصار الحملة الساحقة على جيش تيودور ثم انتحار
تيودور نفسه في مجدالا ، واطلاقها سراع الرعايا الأوروبيين ، لم تلبث أن غادرت
الأراضي الحبشية في أواخر عام ١٨٦٨ .

ومما لا شك فيه أن مصر رغم أنها لم تكن مغنماً مباشراً من الحملة البريطانية على
الحبشة ، إلا أن هذه الحملة – كما يقول دوان – قد هيأت لمصر ظروفًا استطاعت
أن تؤكد فيها أمام أعين بريطانيا حقوق سيادتها على الساحل الافريقي للبحر الأحمر
حتى باب المندب .

والواقع أن الساحل الافريقي للبحر الأحمر قد خضع فعلاً للسيادة العثمانية
المصرية ولكن بريطانيا كانت قد جاءت ببدعة مكنتها – هي والدول الأوروبية
الأخرى – من وضع قدمها في تلك الأرجاء ، عندما أغفلت أمر الدولة العثمانية
صاحبة الشأن وشرعت تتحالف مع بعض شيوخ المناطق النائية أو صغار أمرائها ،
وتحصل منهم على صك بالتنازل عن بعض الأماكن التي في حوزتهم . ففي عام
١٨٤٠ حصلت بريطانيا من السلطان محمد بن محمد والى تاجورة على جذر موسى ،
وعقدت في العام نفسه مع الشيخ سعيد محمد البار حاكم زيلع وقتئذ معاهدة تنازل
لها فيها عن جزيرة أوبات Aubat . ولم تلبث أن حذت فرنسا حذو بريطانيا ،
فعمدت عام ١٨٦٢ مع السلطان ديني أحمد أبو بكر شيخ رهيفة معاهدة تنازل فيها
للامبراطور نابليون الثالث عن ميناء وخليج أوبوك Obock ، وكذلك من السهل
الذي يمتد على الساحل من رأس دوميرا شمالاً إلى رأس علي جنوباً . وسرعان ما
تطلعت بريطانيا لعقد معاهدات تجارية مع قبائل الصومال ، مثلما فعلت من قبل مع
قبائل عدن ، حتى تنشئ مع قبائل الصومال علاقات وارتباطات تضع هذه القبائل
في دائرة نفوذها .

إيطاليا والبحر الأحمر :

ولقد كان هذا هو الوضع في ساحل البحر الأحمر الغربي عندما شرع الإيطاليون يسلكون مسلك الإنجليز والفرنسيين .

وكانت إيطاليا قد بدأت اتصالاتها بالبحر الأحمر وسواحله ، عن طريق المبشرين الذين حاولوا - حتى قبل قيام الوحدة الإيطالية - إغراء بلادهم وخصوصاً مملكة بيدمونت على الدخول في علاقات تجارية وسياسية مع البلاد المطلة على ذلك البحر ، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي قد تسنح والعمل على إنشاء مستعمرة هناك . وفي خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ، كانت مجموعتان من المبشرين الإيطاليين تعملان بمنطقة البحر الأحمر : المجموعة الأولى وعلى رأسها المبشر سابيتو Sapeto تعمل في الشمال في منطقة بين كرن وعدوة وغرندار ، والثانية وعلى رأسها المبشر مساسايا Massaja تعمل في الجنوب في مملكة شوا الحبشية وبلاد الجالا . وكان سابيتو داعياً نشطاً للتوغل الأوروبي في شرق افريقية وأسهم قبل الوحدة الإيطالية بدور ملحوظ في النشاط الفرنسي بتلك المنطقة .

وعندما نجحت الوحدة الإيطالية وتأسست المملكة الإيطالية الحديثة عام ١٨٦١ (باستثناء روما والبندقية) تبنى البارون ريكازولي Ricasoli والزعيم غاريبالدي وبعض كبار الساسة الإيطاليين مشروعاً لاحتلال شريط من الأرض على ساحل البحر الأحمر الأفريقي ، وقدم بالفعل اقتراح بهذا المشروع إلى مجلس النواب بتورين للموافقة عليه إلا أن مشكلات البلاد الداخلية حالت دون المضي قدماً في تنفيذ المشروع لا سيما وأن مازيني وأنصاره كانوا يرون أن ميدان توسيع بلادهم الحقيقي هو حوض البحر المتوسط لا البحر الأحمر .

على أن قرب افتتاح قناة السويس ، ذلك الشريان المائي الحيوي الذي سيربط البحر المتوسط وأوروبا بالبحر الأحمر والشرق الأقصى ، هو الذي بعث السياسة الإيطالية الاستعمارية في ساحل البحر الأحمر الغربي من جديد . ومما ينبض دليلاً

على تأثير النشاط الإيطالي الاستعماري بقرب افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية ، أن الصحف الإيطالية صارت تردد أواخر الستينات أن حكومة الكونت منابريا Menabrea تفكر في إنشاء مستعمرة لنفي المجرمين على ساحل البحر الأحمر الغربي ، وأن فرقاطة من الأسطول الإيطالي تجهز للقيام بهذه المهمة . ولكن الحكومة الإيطالية اضطرت إلى العدول عن تنفيذ مشروعها عقب الاتصالات التي جرت بينها وبين الحكومة البريطانية . ويبدو أن حكومة لندن قد عارضت هذا المشروع الإيطالي المبكر ، بسبب النشاط الذي كانت مصر تبديه وقتذاك في البحر الأحمر لدعم حقوق السيادة العثمانية المصرية على سواحلها الغربية وبسبب ما كانت تحدثه موافقة بريطانيا على إنشاء تلك المستعمرة الإيطالية من رد فعل على العلاقات البريطانية المصرية ، لا سيما وأن بريطانيا كانت تنشئ في هذا الوقت مساعدة مصر في حملتها التأديبية على الحبشة ، ولذلك كله نصحت الحكومة البريطانية حكومة منابريا بعدم الاقدام على تنفيذ مشروعها .

غير أن المبشر سايتو الذي كان قد عاد إلى إيطاليا واستقر في جنوة وكرس جهوده بعد عام ١٨٦٦ لخدمة النفوذ الإيطالي في البحر الأحمر ، ما لبث أن توجه في سبتمبر ١٨٦٩ إلى فلورنسا عاصمة إيطاليا وقتئذ وقابل الكونت منابريا رئيس الوزراء ووزير الخارجية والملك فيكتور عمانوئيل ، وشرح لهما آراءه بخصوص أهمية حصول إيطاليا على ميناء في منطقة البحر الأحمر . وفي ٢٣ أكتوبر من العام نفسه عقد في جنوة مؤتمر للغرف التجارية الإيطالية لبحث النتائج التي ستعود على المملكة الإيطالية الحديثة من افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية . وبعد أن درس المؤتمر هذا الموضوع ، أصدر القرار التالي : « يقترح المؤتمر على الحكومة الإيطالية إنشاء محطة تجارية في أحد موانئ ساحل البحر الأحمر ، حيث تتمكن سفننا من أن تجد المؤن الغذائية والفحم ووسائل الإصلاح وكذلك الحماية والمأوى » .

واتصل المبشر سايتو برجل الأعمال رافاييلي روباتينو Raflaele Rubattino مدير شركة روباتينو للملاحة Societa di Navigazione Rubattino وهي من

أكبر شركات الملاحة في إيطاليا وقتئذ - ويشجعه على إنشاء خط ملاحى بين جنوة ومواني الهند والصين عبر قناة السويس والبحر الأحمر . ولما كانت البواخر الإيطالية التي سوف تستخدم هذا الخط الملاحى في حاجة للتزود بالفحم والمياه العذبة واللحوم والخضروات في أثناء رحلاتها الطويلة بين إيطاليا بين الشرق الأقصى ، فقد صار من اللازم أن تسعى شركة روباتينو للحصول على أحد مواني البحر الأحمر لهذا الغرض .

وكلف رافالي روباتينو - بعلم الحكومة الإيطالية وموافقتها - المبشر سايتو بالتوجه إلى البحر الأحمر ، للبحث عن بقعة تصلح لتأسيس محطة تجارية إيطالية بالقرب من باب المناب ، وهي مهمة سرعان ما قام بها سايتو ، ووقع اختياره على عصب لإنشاء المحطة المطلوبة . وفي ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ عقد سايتو مع شيخين من شيوخ الدناكل المحليين ، وهما حسن بن أحمد و ابراهيم بن أحمد ، اتفاقاً حصل بموجبه على قطعة أرض تطل على خليج عصب وتقع بين جبل جانجا Ganga ورأس لوما Luma وذلك مقابل مبلغ ٨٢٠٠ ريال نمساوي . ودفع منه ١٠٠٠ ريال نقداً بصفة عربون ، على أن يدفع بقية المبلغ خلال مائة يوم ، وألا يضيع العربون . وأمرع سايتو إلى إيطاليا لعرض الاتفاق على رافالي روباتينو والحكومة الإيطالية .

وبينما كان سايتو يقوم بالمهمة الموكولة اليه في ساحل البحر الأحمر الغربي ، كانت الحكومة الإيطالية في اتصال مستمر مع رافالي روباتينو ، واتفقت معه على أن يشتري قطعة الأرض المختارة باسمه وبأمواله الخاصة ، على أن يتعهد باستخدامها للمصلحة الإيطالية القومية . ولما وافق روباتينو على شروط الاتفاق الذي سبقت الإشارة اليه ، عاد سايتو إلى عصب بصفته وكيلًا عن شركة روباتينو للملاحة ، لاتمام صفقة الشراء والحصول على مزيد من الأراضي حول خليج عصب .

وبعد أن دفع سايتو بقية المبلغ المتفق عليه ، عقد في ١١ مارس ١٨٧٠ مع ثلاثة من شيوخ الدناكل اتفاقاً جديداً ، حصل بموجبه على قطعة أرض أخرى على الساحل بين رأس لوما وخليج علالا جانجا ، ورفع في ١٣ مارس العلم الإيطالي على تلك

البقعة من ساحل خليج عصب ، وبذا رفرف هذا العلم لأول مرة على ساحل البحر الأحمر الغربي . ثم شرع سابيتو في بناء كوخ من الخشب في عصب ، كان قد أحضر لوازمه معه لاستخدامه بمثابة « مكتب » لشركة روباتينو ، وذلك بالإضافة إلى مخزن للفحم .

ولقد كان في نية جعفر مظهر حكمدار السودان أن يرسل مأموراً مع بعض خفر السواحل إلى عصب ، لكي يطلب من المحتلين الجدد تفسيراً عن نزولهم بتلك الجهة ، إلا أنه ما لبث أن تلقى رسالة من القاهرة منعه من المضي في هذا العمل . فقد فضلت الحكومة المصرية بحث مسألة « احتلال » الإيطاليين لعصب بالطريقة الدبلوماسية ، إلا أن هذه الطريقة لم تؤد إلى شيء ، لإصرار الحكومة الإيطالية على أن الأراضي التي اشترتها شركة روباتينو الإيطالية ليست تابعة للحكومة المصرية أو للباب العالي .

والواقع أن الأمور ظلت عند هذا الحد لمدة عشر سنوات تقريباً ، سكت فيها كل من الطرفين عن إثارة موضوع عصب ، وواصلت مصر خلالها تعيين شيوخ النواحي على طول الساحل ودفع رواتبهم وإرسال سفنها الحربية لزيارة هذه المناطق . ولكن الأطماع الإيطالية ما لبثت أن وجدت في الظروف الاستثنائية التي اجتازتها مصر - ولا سيما في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر - فرصة ذهبية لمتابعة نشاطها الاستعماري في ساحل البحر الأحمر الغربي . وقد تمثلت تلك الظروف الاستثنائية في تزايد تدخل الدول الأوروبية في شئون الخديوية المصرية على أيدي ممثلي الدول السياسيين والقناصل من ناحية ، ثم وكلاء المراكبين الدوليين وسماسرتهم من ناحية أخرى .

وأسرعت شركة روباتينو الإيطالية بإرسال المبشر سابيتو إلى ساحل خليج عصب لشراء المزيد من الأراضي هناك من المشايخ المحليين بحجة استخدامها للأغراض التجارية ونجح سابيتو في إبرام بضع اتفاقيات جديدة ، كان من نتيجتها أن اتسعت

الرقعة التي تنازل عنها مشايخ الدناكل لشركة روباتينو على ساحل خليج عصب فأصبح طولها ٣٦ ميلاً وتراوح عرضها بين ميلين وستة أميال .

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات مع مشايخ الدناكل ، عقد سايتو في ٢٠ سبتمبر ١٨٨٠ « اتفاقاً للحماية والصداقة وحسن الجوار » مع الشيخ برهان حاكم رهبطة ، تعهد فيه الأخير بأن يكون تابعاً لملك إيطاليا ، وأن يسمح لموظفي شركة روباتينو بصفة خاصة ولجميع الرعايا الإيطاليين بصفة عامة بالاستقرار في البلاد والاتجار فيها بحرية تامة ، وأن يدافع عن ممتلكات الإيطاليين ووكالاتهم وقوافلهم ، وأن يساعد المستوطنين الإيطاليين على شق الطرق ، وألا يبيع أو يتنازل عن جزء من بلاده دون موافقة الحكومة الإيطالية . وفي مقابل ذلك كله ، تعهدت الحكومة الإيطالية بحمايته وخلفائه من بعده ومساعدته ضد أعدائه وأن تخصص له معاشاً ثابتاً. ثم استكتب المبشر سايتو الشيخ المذكور قراراً جاء فيه « أنه أي برهان — لم ينل أبداً راتباً من المصريين ، وأنه لم يرفع الراية المصرية على بلاده ، وأنه يقسم على القرآن بأن الحق هو ذلك الذي يقوله » .

وفي أثناء ذلك كله ، كانت بواخر شركة روباتينو — بمساعدة قطعتين من الأسطول الإيطالي — تنزل رجالاً ومواداً للبناء في ساحل خليج عصب . وفي مطلع عام ١٨٨٠ شرع الإيطاليون في بناء بعض المنازل هناك ، وأرسلوا رسلاً إلى الحديدة باليمن لكي يشجعوا العمال الوطنيين والتجار على الارتحال من مستعمرة عدن البريطانية والاستقرار في عصب وخصصوا مركباً صغيراً لجلب الخضروات ولوازم الحياة من ثغر مخا باليمن .

ورغم أن الحكومة الإيطالية لم تكن قد وضعت يدها رسمياً على عصب ، إلا أنها عمدت في أوائل عام ١٨٨١ إلى تعيين برانكي Branchi قوميسيراً أو قنصلاً أو حاكماً في عصب « ليتولى الادارة المدنية بهذه المستوطنة » . وعندما نقل حاكم عدن هذا النبأ إلى الحكومة البريطانية ، أعرب عن اعتقاده بأن احتلال عصب كان

منذ البداية مشروعاً مرتبطاً بالحكومة الإيطالية ، وأن اسم شركة روباتينو قد استخدم فقط للتعمية ولتغطية مخططات الحكومة الإيطالية .

بين مصر وإيطاليا :

ولم تسكت الحكومة المصرية بالطبع عن نشاط الإيطاليين في تلك الجهات من ساحل البحر الأحمر الغربي والتابعة لها بمقتضى فرمانات السلطانية . ففي ٦ يوليو عام ١٨٨١ أرسلت الحكومة المصرية إلى الحكومة الإيطالية مذكرة احتجاج على شركة روباتينو التي استولت على عصب منذ أحد عشرة سنة خلت متجاهلة حقوق السيادة التي تمارسها الخديوية المصرية على ساحل البحر الأحمر الأفريقي كله ، من مصوع شمالاً إلى رأس غردافوي جنوباً وذلك بموجب فرمانات الثلاثة التي أصدرها الباب العالي في ١٣ فبراير ١٨٤١ و ٢٧ مايو ١٨٦٦ وأول يوليو ١٨٧٥ ، ثم راحت مذكرة الاحتجاج المصرية تدلل بالأسانيد التاريخية على أن الدولة العثمانية كانت تمارس من الناحية الفعلية والقانونية منذ أواسط القرن السادس عشر حقوق السيادة على شاطئ البحر الأحمر الغربي كله .

وعلى أثر تلقي مذكرة الاحتجاج السرية ، كلفت الحكومة الإيطالية قوميستير عصب بأن يستكتب الشيخ برهان محمد حاكم رهيفة إقراراً جديداً يعترف فيه صراحة بعدم خضوعه للخديوية المصرية ، تمهيداً ولا شك لضم رهيفة إلى عصب . ونفذ برانكي تعليمات حكومته فاستكتب الشيخ في ١٩ أغسطس ١٨٨١ إقراراً جاء فيه « أنه السلطان برهان بن محمد يوقع ويعلن ، بأنه لم يحدث في عهد أبيه ، أو في عهد أسلافه سلاطين رهيفة ، ولم يحدث لا على يده أو أيدي رعاياه ، أي شيء ينم عن الخضوع لمصر ، كما أن الراية المصرية لم ترفرف على رهيفة أبداً ، ولم تمارس كذلك الحكومة المصرية حقوق السيادة على رهيفة بل لم يكن للخديوية المصرية أية حقوق على بلاده وبلاد أسلافه » . ولا شك أن هذا الذي قام به برانكي لإزاء رهيفة ، لا يعد اقتثاً على حقوق السيادة العثمانية المصرية الشرعية على هذه المنطقة من ساحل

البحر الأحمر الغربي فحسب ، بل ويتعارض أيضاً مع الحقائق التاريخية الثابتة المستمدة من الوثائق المصرية والبريطانية على السواء .

ثم عمد الإيطاليون إلى عقد معاهدة مع الشيخ برهان ، وضعت بموجبها رهيفة تحت حماية الحكومة الإيطالية ، ورفع العلم الإيطالي عليها كذلك . وكان من نتيجة هذه المعاهدة أن امتدت رقعة المحطة الإيطالية جنوباً على ساحل خليج عصب لتضم رهيفة وليصبح طولها خمسين ميلاً ومتوسط عرضها خمسة أميال ، علاوة على عدة جزر مجاورة .

وناشدت الحكومة الإيطالية حكومة لندن أن تتدخل للتوصل إلى اتفاقية مع الحكومة المصرية بشأن عصب ، وأبدت استعدادها لقبول أية شروط تشرطها فيما عدا أخلاء عصب بعد أن استشار اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية مستر جلادستون رئيس الوزراء واللورد هارتنجتون وزير الهند ، عرض على الحكومة الإيطالية اقتراحاً مؤداه أنه في حالة موافقتها على عقد اتفاقية مع مصر من شأنها تثبيت ممتلكاتها المشتركة في منطقة عصب وعلى شريطة أن يقتصر استخدامها على الأغراض التجارية فقط ، وألا تقام بها تحصينات أو تستخدم كمحطة عسكرية أو بحرية ، فإن الحكومة البريطانية على استعداد لتقديم هذا الاقتراح إلى الحكومتين المصرية والعثمانية والسعي للحصول على موافقتها عليه .

ورحبت روما باقتراح جرانفيل ، الذي وافق بدوره على مطلبها بأن تضع مسودة الاتفاقية المقترحة . وفي ٩ أكتوبر ١٨٨١ فرغت الحكومة الإيطالية من وضع مسودة الاتفاقية وكانت تتكون من خمس مواد ، نصت على اعتراف الحديوي بما حصلت إيطاليا عليه من أراض في عصب والتنازل عن دعاواه بشأنها وتحديد مساحتها ، وقصر استخدام أراضي عصب على الأغراض التجارية فقط ، ووقف نقل الأسلحة من عصب إلى الحبشة ، وتحريم تجارة الرقيق في عصب ، وأخيراً الاتفاق بين إيطاليا ومصر وبريطانيا على وسائل المراسلة والتعاون بين ممثلي كل منهم .

على أنه سرعان ما وصلت روما أنباء فحواها أن الخديوي توفيق ووزرائه قد رفضوا اتفاقية عصب المقترحة نهائياً . وكتب قنصل إيطاليا في القاهرة إلى حكومته بأن الخديوي قد أسر إليه أبان مقابلة بينهما بأنه كان مسلوب السلطة تماماً فيما يتعلق بمسألة عصب وغيرها من المسائل ، وأنه حين كانت اتفاقية عصب موضع البحث والمناقشة ، كشف له أحمد عرابي (وزير الجهادية والبحرية في وزارة محمود سامي البارودي) عن رغبته في استصدار قرار من مجلس الوزراء برفض الاتفاقية ، وليس ذلك فحسب ، بل عن تصميمه على طرد الإيطاليين من عصب . ولما سأله الخديوي عن كيفية تحقيق ذلك ، أجاب بأنه سيرسل إلى هناك سفينة حربية مصرية لإرغام الإيطاليين على الانسحاب إذا لم يخرجوا منها طوعاً . وعندئذ اعترض الخديوي على هذه الخطوة التي تتسم بالخطورة ، لأن إيطاليا تملك أسطولاً قوياً وقد ترسل بعض سفنها للتحرش بالسفينة المصرية وإغراقها ، فرد عليه عرابي قائلاً بأن من السهل عليه أن يمنع إيطاليا من أن تفعل ذلك بسد قناة السويس . ولكن الخديوي أوضح له أن السفن الإيطالية يمكنها في هذه الحالة أن تصل إلى عصب عن طريق رأس الرجاء الصالح .

وفي أوائل عام ١٨٨٢ قامت الحكومة الإيطالية بعقد اتفاق مع شركة روباتينو ، تنازلت هذه بموجبه للحكومة الإيطالية عن « حقوقها » المزعومة في ساحل خليج عصب ، مقابل ٤١٧ ألف ليرة إيطالية ، تسدها الحكومة للشركة على ثلاثة أقساط . ثم حصلت الحكومة الإيطالية في ٥ يولييه عام ١٨٨٢ على موافقة مجلس النواب على اتفاقها مع الشركة ، فانطلقت (ملكية إقليم عصب من شركة روباتينو إلى الدولة ، وأصدر مجلس النواب في التاريخ نفسه قانوناً بتحويل عصب إلى مستعمرة ملكية أطلق عليها اسم مستعمرة عصب .

وعمد الإيطاليون إلى تأمين سلامة مستعمرتهم في عصب وتوفير أسباب بقائها وازدهارها وذلك بربطها تجارياً مع المناطق الداخلية ، ولذلك أرسلت البعثات الكشفية من عصب إلى هضاب الحبشة الشرقية عبر بلاد الدناكل ، بقصد دراسة إمكانيات

هذه البلاد ، والبحث عن طريق تجارية تربط هضبة الحبشة بموانئ ساحل البحر الأحمر الإغريقي ، وعلى الخصوص ثغر عصب . وأنشئت العلاقات التجارية والسياسية مع الممالك والإمارات والقبائل المجاورة ولا سيما سلطنة أوسه ببلاد الدناكل ومملكة شوا الحبشية .

انتزاع الإيطاليين لمصوع :

ولم تلبث أن تضافرت عوامل جعلت إيطاليا تغتنم الفرصة لاتخاذ أول خطوة توسعية مسلحة من أجل تحقيق أحلامها الاستعمارية في شرق إفريقية ، وذلك بأن أرسلت حملة بحرية إلى مصوع ، انتزعتها بالقوة من مصر في ٥ فبراير عام ١٨٨٥ . هذه العوامل كانت :

أولاً : خضوع مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ وتحكم سلطات الاحتلال في مسائرها .

ثانياً : انتشار الثورة المهدية في السودان الشرقي خصوصاً وانشغال مصر في إخمادها .

ثالثاً : تشجيع الحكومة البريطانية لمشروعات إيطاليا التوسعية في ساحل البحر الأحمر الغربي ، وذلك كخطوة مضادة لنشاط فرنسا في ساحل الصومال بوجه خاص وازدياد أطماعها في إفريقية بوجه عام ، فضلاً عن مضايقاتها المستمرة للاحتلال البريطاني في مصر ومن هنا ، فقد كان طبيعياً أن تجد بريطانيا في إيطاليا القوة الموازنة لفرنسا في منطقة البحر الأحمر ، وأخذت بالتالي تصانعها وتشجعها على بسط رقعة مستعمرة عصب على ساحل البحر الأحمر الغربي وتتخذ منها - كما قيل - « كلب الجنايني » ، أي الكلب الذي يحرس لسيد أملكه حتى تحين الفرصة الملائمة ليرد إلى سيده ما كان يملكه « إسماً » هذا الحارس الأمين .

وعلى العموم ، فقد كان من نتيجة احتلال إيطاليا لمصوع أن امتد النفوذ الإيطالي

على ساحل البحر الأحمر الغربي من عصب جنوباً إلى مصوع شمالاً . وشرع الإيطاليون يعملون منذ هذا الحين لتكوين امبراطورية استعمارية كثيرة في شرق افريقية ، ووسيلتهم إلى ذلك إدخال ساحل الصومال المطل على المحيط الهندي تحت حمايتهم ، وتدعيم نفوذهم السياسي في ساحل البحر الأحمر الغربي ، عن طريق تصفية بقايا النفوذ المصري ثم توسيع رقعة الممتلكات الإيطالية في هذه الجهات ، وكذلك في قسم من الهضاب الداخلية .

تأسيس مستعمرة إيطاليا في أريتريا :

وفي أول يناير عام ١٨٩٠ أصدر ملك إيطاليا أومبرتو الأول مرسوماً بتأسيس مستعمرة أريتريا^(١) ، وذلك بتوحيد الممتلكات الإيطالية على البحر الأحمر والمناطق الداخلية التي احتلتها القوات الإيطالية ، وتنظيم الادارة المدنية بها .

وقد نص المرسوم على أن يكون للمستعمرة ميزانية وإدارة مستقلتان بذاتيهما ، وأن يتولى القيادة العامة والادارة حاكم عسكري ومدني ، أي له سلطات عسكرية ومدنية في الوقت نفسه وأن يخضع هذا الحاكم لوزير الخارجية الإيطالية في كل ما يخص الادارة المدنية في المستعمرة ولوزير الحربية في كل ما يخص المسائل العسكرية ، ولوزير البحرية في كل ما يخص المسائل البحرية . ويعاون هذا الحاكم في ممارسة مهام وظائفه ثلاثة من المستشارين المدنيين واحد للشئون الداخلية والثاني للشئون المالية والأشغال العامة والثالث للشئون الزراعية والتجارية . ويؤلف المستشارون الثلاثة مع الحاكم مجلس حكومة المستعمرة .

وقسمت اريتريا من الناحية الادارية إلى ست مديريات ، وكل مديرية إلى عدد من المحافظات ، وكل محافظة إلى عدد من المراكز . وفي داخل المراكز الادارية ،

(١) اشتق هذا الاسم من التسمية اللاتينية القديمة التي أطلقها الجغرافيون الرومان على البحر الأحمر ، وهي البحر الأريتري . Nare Erythraeum

خضعت مناطق المدن والقبائل لأشكال مختلفة من التنظيم الإداري . ولكن كقاعدة عامة ، كانت المدن مقسمة إلى أحياء خاصة بالأوروبيين ومعظمهم من الإيطاليين وأخرى خاصة بالوطنيين وتولى الإشراف على الأحياء الأوروبية مجالس بلدية إيطالية ، على حين تولى الإشراف على الأحياء الوطنية مشايخ معينون من قبل الإدارة الإيطالية ويتسلمون منها مرتباتهم . أما المناطق القبلية ، أي كل أريتريا باستثناء المرتفعات ، فكال يشرف عليها إدارياً مشايخ فقط ، وكان هؤلاء يعينون كذلك من قبل الإدارة الإيطالية ويتسلمون منها مرتباتهم أيضاً . وكان كل شيخ مسئولاً أمام الإدارة عن قبيلة معينة .

وفضلاً عن ذلك ، فقد أنشئت في أريتريا ثلاث محاكم مدنية : واحدة في مصوع وأخرى في كرن ، وثالثة في أسمرة . وكان الأوروبيون يحاكمون طبقاً لأحكام القانون الإيطالي والمسلمون طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، والمسيحيون طبقاً لأحكام القوانين والعادات والتقاليد الأثيوبية .

وكان أول حاكم عام لاريتريا هو الجنرال أوريرو Orero ، وجاء بعده الجنرال جندولفي Gandolfi فالجنرال باراتيري Baratieri الذي ظل يشغل منصبه حتى مارس ١٨٩٦ .

حملة إيطالية على كسلا :

ولقد رأت إيطاليا في انتكاس أحوال السودان في عهد عبدالله التعايشي فرصة مواتية للعمل من أجل نشر نفوذها في السودان الشرقي حتى كسلا ، خصوصاً وأن المهديين اتخذوا من كسلا قاعدة لعملياتهم العسكرية ضد أريتريا ، والتي استهدفوا منها أن يطردوا الإيطاليين من هذه المستعمرة حتى تكون للدولة المهديّة بالتالي منافذ على البحر الأحمر فتحتهم على الإيطاليين حينئذ أن يصونوا ممتلكاتهم في أريتريا من هذا الخطر الداهم .

ولما كانت بريطانيا - بموجب المادة الثانية من بروتوكول ١٥ أبريل ١٨٩١ - قد أطلقت يد إيطاليا في احتلال كسلا والبلاد المجاورة حتى نهر العظيرة بصور مؤقتة وعندما تقتضيها ضرورة الحرب مع المهديين ذلك ، فقد زحف الجنرال باراييري في ١٣ يوليو ١٨٩٤ من أغردات صوب كسلا ، واستطاع أن يحتلها في ١٧ يولييه ، وأن يحمي الحدود الغربية لمستعمرة أريتريا ، ثم عاد إلى مصوع بعد أن ترك في كسلا حامية من ألف جندي .

ولا شك أن حملة كسلا كانت من وجهة النظر الإيطالية ضربة موجهة إلى المهديين حققت الغرض منها ، حيث أنها وضعت حداً للهجمات التي كان هؤلاء يشنونها من كسلا على اريتريا ، وأتاحت الفرصة للسلطات الإيطالية في هذه المستعمرة الناشئة كي تتفرغ لمعالجة بسط النفوذ الإيطالي على أثيوبيا .

وعلى ذلك ، فلم يلبث أن اتخذ باراييري من مدينة عدى وقرى مركز مديرية أكلي قوزاي الاريترية قاعدة للزحف على مدينة عدوة الحبشية ، وحققت القوات الإيطالية انتصارات ساحقة على الأحباش ، وأعلن باراييري ضم مملكة تيجراي الحبشية إلى أريتريا ، بذلك مد حدود هذه المستعمرة في الأراضي الحبشية امتداداً كبيراً في اتجاه الجنوب الغربي ، الأمر الذي زاد من أعباء قواته وأثقل كاهل الخزانة الإيطالية ، في وقت كانت إيطاليا تعاني ضائقة مالية خطيرة تغل يدها عن تدبير الأموال اللازمة للمضي قدماً في بسط نفوذها في شرق افريقية .

هزيمة إيطاليا أمام ممالك إثيوبيا :

وعلى نحو ما كان منتظراً سرعان ما أثار احتلال تيجراي الحرب بين إيطاليا وبين كل ممالك الأمباطورية الأثيوبية مجتمعة . ونجح مذليك الثاني عاهل أثيوبيا في توحيد هذه الممالك أو حكومات رئيس الأحباش وضم شتاتها في صعيد واحد لكي تواجه الغزاة الإيطاليين جبهة واحدة ، كما اعتمد على الروس والفرنسيين في تسليح جيشه وتدريب قواته . ووقفت أثيوبيا بجميع إمكانياتها البشرية تواجه الإيطاليين ،

فانهزم هؤلاء في موقعة أمبا آلاجي Amba Alagi في ٧ ديسمبر ١٨٩٥ ثم في موقعة عدوة في أول مارس ١٨٩٦ .

وكان من نتيجة هزيمة عدوة أن وقف التوسع الإيطالي في أثيوبيا في الفترة الباقية من القرن التاسع عشر ، وأبرمت في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ معاهدة صلح بين إيطاليا وأثيوبيا أنهت حالة الحرب بينهما ، ورسمت بضفة مؤقتة الحدود بين اريتريا وأثيوبيا على خط أنهار مرب - ييليا - مونا .

استعادة مصر كسلا :

ومن جهة أخرى ، فقد كان من نتيجة هزيمة عدوة أن تشجع المهديون على محاولة استرجاع كسلا ، فأحاطوا بها ، وتكرر هجومهم عليها ، فتخرج موقف الإيطاليين بها . ورغب هؤلاء تخفيفاً لأعبائهم أن يعيدوها إلى الحكومة المصرية ، لا سيما وأن احتلالهم لها كان مؤقتاً ، حتى يستطيعوا أن يتفرغوا لشئون مستعمراتهم الحديثة في اريتريا وتنازل الإيطاليون رسمياً عن كسلا للحكومة المصرية في ٢٥ ديسمبر عام ١٨٩٧ .

ومما يجدر ذكره أن تنازل إيطاليا عن كسلا قد قوبل فيما بعد بامتناع شديد من جانب غلاة الاستعماريين الإيطاليين ، وذلك عندما تم استرجاع السودان وقضى على دولة المهديّة ، بدعوى أن انتصار كنشتر على المهديين في معركة أم درمان (٢ سبتمبر ١٨٩٨) قد قضى على الأخطار التي هددت الإيطاليين في الماضي من ناحية المهديين ، وأن انتهاء الحرب بين إيطاليا وأثيوبيا قبل ذلك ، أي منذ أن أبرمت معاهدة الصلح بين الطرفين في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ ، قد أطلق يد إيطاليا في مستعمراتها اريتريا ، فخيل إلى هؤلاء الاستعماريين الإيطاليين أنه كان بوسعهم البقاء في كسلا .

ولا حاجة للقول بأن هزيتي أمبا آلاجي وعدوة ، لم تكونا في آخر الأمر كارثة على إيطاليا بخلاف ما كان يردده الرأي العام الإيطالي في وقت هذه الهزائم ،

والسبب في ذلك أن الإيطاليين تحولوا إلى مهمة أبقي أثراً - من وجهة النظر الإيطالية في تاريخ استعمارهم في شرق أفريقية ، ونعني بذلك التوفر على دعم الأسس التي قامت عليها مستعمرتهم في إريتريا . هذا من جهة ، ثم التوفر من جهة أخرى على مد نفوذهم بصورة جدية من الآن فصاعداً في مستعمرتهم الأخرى التي صارت تعرف باسم الصومال الإيطالي وهي المستعمرة التي كانوا قد بدأوا يسيطون نفوذهم بها ، ولكن بخطوات بطيئة ، بعد استيلائهم على مصوع عام ١٨٨٥ .

أما فيما يتعلق بإريتريا ، فقد أبرم الإيطاليون اتفاقيات^(١) مع بريطانيا وأثيوبيا ومصر وحكومة السودان استقرت بفضلها حدود مستعمرة إريتريا نهائياً .

سياسة إيطاليا الاستعمارية في إريتريا :

ولقد قامت سياسة إيطاليا الاستعمارية في إريتريا على أربعة مبادئ أو أسس ، هي :

- ١ - ضمان استتباب أمن المستعمرة وتنظيمها .
- ٢ - تطوير المستعمرة وتنميتها لتلائم الاستيطان الإيطالي .
- ٣ - استغلال موارد المستعمرة الطبيعية : الزراعة والحيوانية والمعدنية ، واتخاذ إريتريا سوقاً لتصريف المصنوعات الإيطالية .
- ٤ - تجهيز المستعمرة كقاعدة للانقضاض منها على الأراضي الأفريقية المجاورة .

والجدير بالذكر أن الجهاز الإداري الذي أعد لتنفيذ تلك السياسة قد نُمي ببطء بادية ذى بدء ، ثم بخطوات سريعة أواخر العهد الفاشستي . وترجع على رأس الجهاز الإداري الحاكم الإيطالي في قصره بمصوع حتى عام ١٩٠٠ ثم بعد ذلك في أسمرة .

(١) عن هذه الإتفاقيات وتخطيط حدود إريتريا ، أنظر كتابنا « التوسع الإيطالي في شرق أفريقية وتأسيس مستعمرتي إريتريا والصومال » ص ٤٧٨-٤٨٩ .

وكان يتلو الحاكم في الأهمية القائد العام للقوات الإيطالية في المستعمرة ، ثم سكرتيرها العام ويرى لونغريج Longrigg أن الانتقادات التي وجهت بصفة عامة إلى طبقة الموظفين الإيطاليين في إريتريا لم تكن كلها صحيحة ، ويقول أنه رغم أن مستوى الخدمات كان منخفضاً في بعض الإدارات والمصالح ، كما أن الفساد كان متفشياً بين موظفي الدرجات الوسطى والدنيا ، إلا أن كثيراً من الموظفين الإيطاليين كانوا على قدر كبير من الاستقامة .

وعلى العموم ، فقد كان الرعايا الإيطاليون يعتبرون في إريتريا مواطنين من الدرجة الأولى ، على حين كان ينظر إلى الأهالي الوطنيين باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة ، وعليهم أن يكدوا ويكدحوا لإنتاج المواد الخام الرخيصة اللازمة للصناعة الإيطالية ، وأن يشتغلوا بالمشروعات الإيطالية بأجور زهيدة ، وأن يخدموا بالجيش الإيطالي المرابط في إريتريا بوصفهم مرتزقة .

حرب إيطاليا في أثيوبيا ١٩٣٥ م :

وفي عام ١٩٣٥ م أعلنت إيطاليا الحرب على أثيوبيا وعبرت القوات الإيطالية الحدود الإريترية في ٣ أكتوبر من العام نفسه لتبدأ زحفها على عدوة بقيادة الجنرال دى بونو De Bono . وفي الوقت نفسه هاجم الجنرال غرازياني Graziani الحدود الأثيوبية من جهة الصومال الإيطالي . واستغرقت الحملتان زهاء سبعة شهور حتى دخلت القوات الإيطالية الزاحفة من الشمال أديس أبابا في ٥ مايو ١٩٣٦ ، ثم صدر في ٩ مايو مرسوماً بضم أثيوبيا إلى إيطاليا ، وعين في اليوم التالي المارشال بادليو Badoglio حاكماً عاماً على أثيوبيا ونائباً للملك هناك .

وهكذا قامت الأمبراطورية الإيطالية في شرق إفريقيا ، وصارت تضم ست مقاطعات ، هي : إريتريا وأمهرأ وشوا وهرر وجالا — سيداما والصومال . وإذا كانت رقعة الصومال قد اتسعت لتضم أوجادين Ogaden ، فقد اتسعت كذلك رقعة إريتريا لتضم تيجراي الحبشية .

وانتهجت سياسة إيطاليا عموماً في افريقية الشرقية الإيطالية إلى تعميق الخلافات الدينية والنعرات الطائفية والقبلية ، واستخدمت سياسة التمييز العنصري بأجلى مظاهرها قسّمت المدن إلى أحياء أوروبية وأخرى وطنية ، وحرّم على الوطنيين ركوب الدرجة الأولى في القطارات ، وخصص لهم « أوتوبيسات » لا يركبها غيرهم ، ومنعوا من دخول بعض النوادي . وتمادت إيطاليا في سياستها العنصرية ، فأصدرت عام ١٩٣٧ قانوناً نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للإيطالي الذي يتزوج إحدى الوطنيات ، ثم أصدرت في العام التالي قانوناً ثانياً نص على عدم الاعتراف بالزواج الذي يحدث بين الرعايا الإيطاليين بين أهالي البلاد وحدد عقوبة المخالفين من الطرفين بالحبس لمدة خمس سنوات .

وأما في ميدان التعليم ، فإن الفرص التعليمية التي أتاحتها إيطاليا للاريتريين كانت ضئيلة للغاية ، وانصرفت جهودها إلى الدعاية والتبشير ومحاربة الثقافة العربية وحاولت أن تفرض اللغة الإيطالية وتحلها محل العربية والتجرينيا^(١) Tigrinya إلا أن جهودها في هذا السبيل باءت بالفشل ، وحتى اللغة الإيطالية التي انتشرت في اريتريا انتشاراً محدوداً ، لم تكن سوى لغة دارجة اضطر الأهالي إلى استخدامها لقضاء مصالحهم مع الإيطاليين .

وحتى نهاية العهد الإيطالي لم يكن في اريتريا كلها سوى ٢٤ مدرسة ابتدائية ، وكان مستوى التعليم فيها منخفضاً ومناهجه محدودة جداً . ويقول الكاتب الأمريكي جون جنتر Gunter أنه عندما جاء البريطانيون إلى اريتريا لم يجدوا في البلاد كلها خريجاً واحداً من أية جامعة من الجامعات ، كما أن الطلبة الاريتريين الذين تلقوا تعليماً مدرسياً عالياً لم يتجاوزوا اثني عشر طالباً فقط .

(١) لغة سامية حية مكتوبة ، تمثل مزيجاً من اللغة السامية القديمة المعروفة بالجزية ولغة الأجوار أو الحاميين من سكان المرتفعات الشمالية .

مهاجمة الحلفاء مستعمرات إيطاليا في شرق إفريقيا أثناء الحرب العالمية الأخيرة :

وأياً ما كان الأمر ، فعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، وأعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا ، قامت قوات الحلفاء بمهاجمة المستعمرات الإيطالية في شرق إفريقيا وتمكنت من الانتصار على القوات الإيطالية . وقامت ادارة عسكرية بريطانية بالسيطرة على الصومال وإريتريا وأثيوبيا .

ولم يثر مصير أثيوبيا أي إشكال بين الحلفاء ، فقد عاد الإمبراطور هيلاسلاسي إلى بلاده مع قوات الحلفاء بعد غياب دام خمس سنوات واستقر في أديس أبابا منذ ٥ مايو ١٩٤١ ثم عقد مع بريطانيا اتفاقيات تم له بموجبها العودة إلى السلطة –

مصير مستعمرات إيطاليا في إفريقيا بعد هزيمتها في الحرب :

وكان الاتجاه الغالب بين الحلفاء أثناء الحرب هو أن إيطاليا فقدت إمبراطوريتها في إفريقيا ، وأنها لن تعود بعد الحرب إلى هذه المستعمرات . وبعد انتهاء الحرب عقد الحلفاء المنتصرون سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات في بوتسدام ولندن وموسكو وباريس ثم وقعوا في باريس في ١٠ فبراير ١٩٤٧ معاهدة الصلح مع إيطاليا ، وصدر عن الدول الأربع الكبرى : الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تصريح في اليوم نفسه الحق بالمعاهدة تحت رقم ١١ . وقد نصت المادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا على ما يلي :

١ – تنازل إيطاليا عن كل حق أو سند في الممتلكات الإيطالية الإقليمية في إفريقيا وهي ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالي .

٢ – إلى أن يتم تقرير مصيرها نهائياً تستمر هذه الممتلكات تحت الادارة الحالية .

٣ – تقوم حكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

الأمريكية وفرنسا بالاشتراك فيما بينها بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائياً في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة في التصريح المشترك الصادر من تلك الحكومات في ١٠ فبراير ١٩٤٧ برقم ١١ والآتي نصه :

أ) اتفقت حكومات الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على أن تبت نهائياً بالاشتراك فيما بينها في مصير الممتلكات الإقليمية الإيطالية في أفريقية التي تنازلت إيطاليا عن أي حق أو سند فيها طبقاً للمادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المؤرخة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ وذلك في خلال سنة من تنفيذها .

ب) تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريراً نهائياً، وبتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالي ، بما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن ، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعينها الأمر .

ج) إذا لم تتمكن الدول الأربع من الاتفاق في خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أي إقليم من هذه الأقاليم ، رفع الأمر إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتصدر توصية بشأنه ، وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوصية وأن تتخذ الاجراءات المناسبة لتنفيذها .

د) يقوم نواب وزراء الخارجية بموالة النظر في مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، بقصد التوصل إلى توصيات خاصة بالموضوع تعرض على مجلس وزراء الخارجية ، كذلك يرسل نواب وزراء الخارجية إلى أي مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة لجاناً تقوم ببحث حالتها والتيقن من آراء السكان المحليين ، ولتزويد وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة في الموضوع .

كان هذا هو نص المادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير ١٩٤٧ وكذلك التصريح الصادر عن الدول الأربع الكبرى الذي ألحق بالمعاهدة تحت رقم ١١ .

والحقيقة أن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة قد تعرض لتيارات عديدة ، دولية ومحلية وإقليمية وتعددت الآراء والمقترحات بهذا الصدد .

فعلى الصعيد الدولي ، بدأت آراء ووجهات نظر الدول الأربع الكبرى تبرز تدريجياً خلال المباحثات التي دارت عموماً حول معاهدة الصلح مع إيطاليا . ومن خلال هذه المباحثات ، ظهرت الآراء والمقترحات التالية : إما أن توضع المستعمرات تحت الوصاية سواء كانت هذه دولية أم وصاية دولة واحدة ، وإما أن تعطى المستعمرات قدراً من الاستقلال ، وإما أن تعاد جميعها أو بعضها إلى إيطاليا .

وكانت فرنسا ترى ضرورة فرض نظام الوصاية على المستعمرات الإيطالية السابقة مع عدم إغفال مصالح إيطاليا عند الوصول إلى قرار نهائي بشأنها . والواقع أن فرنسا كانت من بين الدول الأربع التي اتخذت موقفاً ثابتاً من مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة وأيدت على طول الخط مطلب إيطاليا في أن تكون لها الوصاية على مستعمراتها السابقة على أن تعطى أثيوبيا منفذاً إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تميل أجماً إلى الحل الفرنسي ، أي منح إيطاليا الوصاية على مستعمراتها السابقة ، ولو أنها في المراحل الأولى لقضية المستعمرات الإيطالية كانت ترى غير ذلك . إذ اقترح الوفد الأمريكي وضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت « الوصاية الدولية أو الجماعية » فتمنح السلطة التنفيذية إلى محايد يتولى الإدارة ويكون مسئولاً أمام مجلس الوصاية ، على أن تعاونه لجنة استشارية تضم ممثلين للدول الأربع وإيطاليا واثنين من المقيمة في الإقليم ، كما رأت أن تعطى أثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق عصب .

وجندت بريطانيا نوعاً من التقسيم بصدد إريتريا ، فتكون عصب – ومن المحتمل كذلك بعض أجزاء أخرى من إريتريا – من نصيب أثيوبيا .

واقترح الاتحاد السوفيتي إنشاء وصاية جماعية من قبل دولتين على كل واحدة

من المستعمرات الإيطالية السابقة ، بحيث تكون إيطاليا هي إحدى هاتين الدولتين ،
وتكون الدولة الأخرى واحدة من دول الحلفاء الأربع .

الأحزاب الأريتيرية :

وأما على الصعيد المحلي ، فقد ظهرت في أريتريا عدة أحزاب ومنظمات سياسية
على النحو التالي :

أولاً : حزب الوحدة الاريتيرية الأثيوبية أو الحزب الاتحادي ، وسكرتيره العام
آتو تدلا بايرو Ato Tedla Bairu ، وهو شاب أثيوبي مسيحي كان يعمل
بالادارة البريطانية باريتريا . وقد أسس هذا الحزب في ابريل ١٩٤١م واتخذ مقره
في أسمره ، ولم يتخذ شكلاً منظماً إلا في عام ١٩٤٦م . وكان برنامجه يدعو للوحدة
غير المشروطة لكل من اريتريا مع أثيوبيا ، ويعارض معارضة مطلقة عودة الحكم
الإيطالي ويرفض الوصاية الأجنبية ووجد الحزب تأييداً كبيراً من جانب الحكومة
الأثيوبية ورجال الدين المسيحيين في اريتريا وعلى رأسهم الأب مرقص بطريك
الكنيسة القبطية في اريتريا ، والذي بدأ أواخر عام ١٩٤٣ تقريباً بجمع توقيعات على
« ملتس » يطالب بالوحدة الفورية مع أثيوبيا . وقد حاولت الادارة البريطانية
— على حد قول جرينفيلد Greenfield — إقناع رجال الدين المسيحيين في أريتريا
بعدم التدخل في السياسة ، ولكن دون جدوى .

ثانياً : الرابطة الاسلامية ، وتألقت في ٤ ديسمبر ١٩٤٦م برئاسة السيد بابكر بن
عثمان الميرغني زعيم الفرع الايتري للطريقة الختمية ، على حين تولى الشيخ ابراهيم
سلطان على منصب سكرتير الرابطة العام ، واتخذت مقرها في كرن . وكان برنامج
الرابطة يدعو لوحدة اريتريا واستقلالها ، وإذا لم يتحقق استقلال اريتريا فوراً ،
فالوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات . وفضلاً عن ذلك ، كانت الرابطة تطالب
 باستعادة بعض الأراضي السودانية والأثيوبية إلى اريتريا ، وتعارض الوحدة مع
أثيوبيا .

ثالثاً : الحزب التقدمي الحر ، وتشكل في فبراير ١٩٤٧م واتخذ مقره في عدى كابي . وكان برنامجه يدعو لوحدة أريتريا ، ويعارض الوحدة مع أثيوبيا ، ويطالب باستقلال أريتريا التدريجي تحت إشراف الأمم المتحدة ، واستعادة بعض أراضي تيجراي والسودان إلى أريتريا .

رابعاً : الحزب الوطني الاسلامي لمصوع ، وتشكل في مارس - أبريل ١٩٤٧ ، واتخذ مقره في مصوع . وكان أعضاؤه يتكونون من عناصر منشقة على الرابطة الاسلامية ، ويدعو برنامجه إلى وحدة اريتريا والوصاية البريطانية لمدة عشر سنوات ، يتبعها استقلال اريتريا التام .

خامساً : رابطة المحاربين القدماء الاريترية ، وقد أسست في أبريل ١٩٤٧م ، وكانت تتألف من الجنود الاريتريين السابقين ، سواء من المسلمين أو المسيحيين . ولم يكن لها أغراض سياسية ، إلا أن أغلبية أعضائها كانوا يطالبون بالوصاية الإيطالية .

سادساً : الحزب الموالي لإيطاليا ، وتشكل في سبتمبر ١٩٤٧م ، واتخذ مقره في أسمرة . وكان برنامجه يدعو إلى وحدة اريتريا ، ووضعها تحت الوصاية الإيطالية التي تؤدي إلى الاستقلال في أقصر فترة ممكنة .

سابعاً : الرابطة الإيطالية الاريترية ، وكانت تضم الإيطاليين الذين ولدوا في اريتريا أو الذين عاشوا هناك لفترة طويلة ، فضلاً عن الموالدين والزوجات الوطنيات للإيطاليين أو للمولدين وكذلك أمهات المولدين . وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الإيطالية ، وإذا تعذر هذا الحل ، فالاستقلال الفوري لاريتريا حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة .

ثامناً : اللجنة الممثلة للإيطاليين في أريتريا ، ومقرها في أسمرة ، وليس من المعروف تاريخ تأسيسها ، ولكنها كانت تزعم أنها تمثل جميع الإيطاليين في أريتريا

وتسهر على حماية مصالحهم المعنوية والمادية ، كما كانت تؤيد الوصاية الإيطالية على أريتريا غير المجزأة .

تاسعاً : الأحزاب السياسية الإيطالية ، وكانت هناك أحزاب سياسية إيطالية معترف بها رسمياً ، وهي الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي والحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي المسيحي وحزب العمال الديمقراطي المسيحي وحزب العمال الديمقراطي وحزب العمال الاشتراكي . وكانت جميعها تؤيد الوصاية الإيطالية على اريتريا غير المجزأة .

وإلى جانب هذه الأحزاب التي طالب بعضها بالحزب الاتحادي بالوحدة مع أثيوبيا والبعض الآخر بالاستقلال أو الوصاية البريطانية أو الإيطالية ، كانت السلطات البريطانية سواء أريتريا أو السودان — ترى أن أفضل حل للمسألة الأترية هو تقسيم البلاد بين أثيوبيا والسودان . ولكن حتى أكتوبر ١٩٤٧م لم يكن مجلس وزراء الخارجية قد وصل إلى حل بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة . وإزاء تضارب آراء ووجهات نظر الدول الأربع الكبرى بشأن مصير أريتريا ، وتنفيذاً للمادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير ١٩٤٧م والتصريح الملحق بهذه المعاهدة في التاريخ نفسه ، فقد شكل نواب وزراء — الخارجية في ٢١ أكتوبر ١٩٤٧م لجنة تحقيق رباعية ، أي تضم وفوداً من الدول الأربع الكبرى .

نشاط لجنة التحقيق المشكلة من الدول الكبرى الأربع :

وحسب التعليمات الصادرة إلى اللجنة ، كانت مهمتها هي جمع المعلومات اللازمة عن مسألة ما يجري بشأن المستعمرات الإيطالية السابقة وتزويد نواب وزراء الخارجية بهذه المعلومات ، والوقوف على آراء السكان المحليين ، على أن يشمل ما يجمعونه معلومات عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل مستعمرة ، وكذلك رغبات السكان وما يحقق رفاهيتها ويحفظ صالح السلام والأمن .

والجدير بالذكر أنه منذ أن تشكلت لجنة التحقيق وتبين أنها تعتزم زيارة المستعمرات الإيطالية السابقة لمعرفة رغبات الأهالي قبل تقرير مصيرهم ، بذلت كل من الحكومة الأثيوبية والادارة البريطانية العسكرية في أريتريا ، كما بذل الإيطاليون الموجودون بها (حوالي ٣٠,٠٠٠) نشاطاً عظيماً من أجل التأثير على الرأي العام في أريتريا وتوجيهه بمختلف الوسائل والطرق نحو الانضمام إلى أثيوبيا أو طلب الوصاية البريطانية أو الوصاية الإيطالية ، وذلك حتى في الحالات التي تمسك فيها فريق من الشعب الأريتري بالاستقلال وقد تحدثت لجنة التحقيق الرباعية باسهاب عن هذا النشاط في ملحق رقم ٢٠ المرفق بتقريرها ، كما ورد شيء من ذلك في صلب التقرير نفسه .

ولقد عكس تقرير اللجنة خلافاً حاداً في وجهات النظر بين الوفدين البريطاني والأمريكي من جهة وبين الوفدين السوفيتي والفرنسي من جهة أخرى بشأن مصير أريتريا وفيما يتعلق بتقييم قوة الأحزاب ومدى تأييد السكان لها ، أعد الوفدان البريطاني والأمريكي إحصائية تعبر عن وجهة نظرهما . وحسب الإحصائية الأنجلو أمريكية ، فإن ٤٤,٨٪ من السكان يؤيدون الحزب الاتحادي ، مقابل ٤٠,٥٪ للعصبة الاسلامية و ٤,٤٪ للحزب التقدمي الحر و ٩,٢٪ للحزب الموالي لإيطاليا و ١,١٪ للحزب الوطني الاسلامي الذي يؤيد قيام إدارة بريطانية بالبلاد . أما الاحصائية الفرنسية السوفيتية فلإنها تحدد النسبة المئوية لتأييد السكان للأحزاب في أريتريا على النحو التالي : الحزب الاتحادي ٤٧,٨٪ ، والعصبة الاسلامية ٣٠,٩٪ ، والحزب التقدمي ٩,٣٪ ، والحزب الموالي لإيطاليا ١٠,٧٪ ، والحزب الوطني الاسلامي حوالي ١٪ .

وأعقب زيارة لجنة التحقيق الرباعية لاريتريا ظهور حركة سرية إرهابية في البلاد هي حركة الشفتا Shifta أو الاندينيت Andinet (ومعناها الوحدة) ، وهي تعبير عن نشاط لأنصار الوحدة الاريترية الأثيوبية ، ووسيلتهم في هذا التعبير هي الاغتيالات والتهديدات والحرائق . ويقول تريفاسكي Travaskis أنه لم يمض أسبوعان على مغادرة لجنة التحقيق الرباعية لاريتريا حتى شرعت عصابات

مسلحة من الأحباش المسيحيين — أو الشفتا كما يعرفون عادة — بشن سلسلة من الهجمات على الإيطاليين والمسلمين وممتلكاتهم ، واستمرت هذه الهجمات حتى اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأربع في سبتمبر ١٩٤٨ . وكان الضحايا إما من المعارضين للوحدة مع أثيوبيا أو من المتصلين بهم . وكان الشفتا يتركون في أماكن عملياتهم خطابات يعلنون فيها عن ولائهم للإمبراطور هيلاسلاسي ويهددون أعداءهم بالموت . وفي الوقت نفسه كانت الصحف الأثيوبية تصف الشفتا بالوطنيين ، كما أن السلطات الأثيوبية كانت تمنحهم علناً حق اللجوء إلى مقاطعة عدى أبو Addi Abo في تيجراي . ويعز تريفا سكيس تلك الحركة الارهابية إلى الرغبة في جذب انتباه الدول الأربع والتأثير على مداولاتها .

ومهما كان الأمر ، فقد عرض تقرير اللجنة الرباعية على مؤتمر وزراء الخارجية بباريس في سبتمبر ١٩٤٨ ، وعكست مناقشات المجلس الخلافات بين الدول الأربع بصدد سير المستعمرات الإيطالية السابقة ، وهي الخلافات التي مهد لها تقرير اللجنة نفسه . وفيما يتعلق باريتريا ، فقد اتضحت من خلال المناقشات مواقف الوفود الأربعة على النحو التالي :

أولاً : وضع الوفد البريطاني مقترحاته السابقة على الرف ، وكان جوهر هذه المقترحات هو تقسيم أريتريا بين أثيوبيا والسودان ، فيضم القسم الشرقي إلى أثيوبيا والقسم الغربي إلى السودان . ويقال أن حزب الأمة في السودان الموالي للطائفة المهدية قد اعترض على ضم أجزاء من أريتريا إلى شرقي السودان ، بحجة أن إضافة قبائل غرب أريتريا الموالية للطائفة الختمية سيرجح كفة الختمية في السودان ، ولذا ضغط حزب الأمة على بريطانيا لإلغاء مشروع التقسيم المقترح ، ومن ثم فقد اقترح الوفد البريطاني وضع أريتريا تحت إدارة أثيوبيا لمدة عشر سنوات ، على أن يشكل مجلس استشاري لمساعدة تلك الإدارة ، ويضم ممثلين عن إيطاليا وإحدى الدول الإسلامية ودول أخرى غير استعمارية وذلك لبث الطمأنينة في نفوس المسلمين والأقلية الإيطالية هناك .

ثانياً : اقترح الوفد الأمريكي ضم جنوب اريتريا إلى أثيوبيا فوراً ، على أن يبت في مصير بقية المستعمرة بعد عام واحد .

ثالثاً : أيد الوفد الفرنسي الاقتراح الأمريكي بضم جنوب اريتريا إلى أثيوبيا ليصبح لأثيوبيا منفذ إلى البحر الأحمر عن طريق عصب ، ولكنه حذّر إقامة وصاية إيطالية على شمال أثيوبيا .

رابعاً : أما الوفد السوفيتي فبعد أن جدد في بادئ الأمر اقتراحه السابق بوضع أريتريا تحت الوصاية الإيطالية ، عاد فأيد اقتراح الولايات المتحدة الأصلي بشأن وضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الوصاية الجماعية للأمم المتحدة .

وإزاء تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها اريتريا ، فقد قرر مجلس وزراء الخارجية في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ إحالة الموضوع إلى هيئة الأمم المتحدة .

هيئة الأمم المتحدة ومصير المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا وبخاصة إريتريا :

وما كاد يحل شهر أبريل عام ١٩٤٩ حتى تجدد الاهتمام بمشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة ، فأرسلت الحكومة الإيطالية إلى هيئة الأمم المتحدة مذكرة أشارت فيها إلى أن أريتريا لم تكن في يوم من الأيام ملكاً لأثيوبيا ، وأنه لم يسكنها أثيوبيون من قبل ، ثم تحدثت المذكرة عن خطر تقسيم أريتريا ، وخلصت إلى القول بأن إخضاع هذه المستعمرة لأثيوبيا التي تقل عنها في المدنية وأسباب التقدم يعتبر رجوعاً إلى الوراء وقضاء على ما قدمته المدنية من أعمال في تلك البلاد . وصرح الكونت كارلو سفورزا Sforza وزير خارجية إيطاليا في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن بأن من الخطر منح أثيوبيا الوصاية على جزء من أريتريا ، لأن مثل هذه الوصاية قد تنوّه اكثافها ومسئولية أكبر من أن تتحملها .

وفي الوقت نفسه كانت الأحزاب الاريترية المعارضة للوحدة مع أثيوبيا أو

أو المؤيدة لها قد رأت أن تسمع صوتها للأمم المتحدة ، فأرسل كل منها لهذا الغرض وفداً إلى الأمم المتحدة .

ولم تلبث أن توصلت بريطانيا وإيطاليا إلى ما يعرف باتفاقية بيفن - سفورزا ، نسبة إلى أرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا والكونت كارلو سفورزا وزير خارجية إيطاليا وتقضي الاتفاقية بوضع الصومال الإيطالي وطرابلس تحت وصاية إيطاليا ، وبوضع فزان تحت وصاية فرنسا ، وبرقة تحت وصاية بريطانيا ، وأن تقسم أريتريا بين أثيوبيا والسودان فيضم القسم الشرقي من أريتريا إلى أثيوبيا ، ويضم القسم الغربي منها إلى السودان وفي ٣ مايو ١٩٤٩ تقدم الوفد البريطاني إلى اللجنة السياسية بالجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية بيفن - سفورزا في صورة مشروع قرار .

وهاجمت عدد من الدول هذا المشروع ، ووصف الدكتور جوزي أرثشي Jase Arce مندوب الأرجنتين ما جاء به بصدد أريتريا بأنه « رجعي » ، وقال أن كل شخص يميل إلى الاعتراف بحقوق أثيوبيا واحترامها ، ولكن ذلك لا يعني الموافقة على أن توضع تحت السيادة الأثيوبية أراض وسكان يقاومون هذا الضم ، وأكثر من ذلك صعوبة أن نبتلع دون احتجاج اقترح ضم غرب اريتريا إلى السودان ، إذ لا ننسى أن السودان ليس « سوداناً مصرياً » ، ولكنه في الحقيقة « سودان انجليزي مصري » ، ومن ثم فإن ما جاء بمشروع القرار البريطاني بخصوص المقاطعة الغربية بأريتريا ، ليس إلا محاولة لضم « إقليم اريتري واسع الأرجاء » إلى « مستعمرة تحكمها بريطانيا العظمى » .

ومع ذلك ، فقد أيدت الكتلة اللاتينية مشروع القرار البريطاني في جملته عندما تقدمت ثماني عشرة دولة لاتينية بمشروع قرار مشترك بهذا المعنى في ٤ مايو . وقدمت وفود الهند والاتحاد السوفيتي والباكستان والعراق ومصر وكوستاريكا وكوبا والدومنيكان مشروعات قرارات تبقى منها أما تخفيف وطأة المقترحات البريطانية وأما إزالة أثرها والقضاء عليها ، ولكن دون جدوى . وفي ٩ مايو أحالت اللجنة

السياسية موضوع المستعمرات الإيطالية السابقة لبحثه على لجنة فرعية من مندوبي ست عشرة دولة . وبعد أن عقدت اللجنة الفرعية أربعة اجتماعات فقط في يومي ١٠ و ١١ مايو ١٩٤٩ ، ما لبثت حتى وصلت إلى قرار سريع في مساء ١١ مايو ، يتناول البت في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة على أساس اتفاقية بيغن - سفورزا . وأبرق الامبراطور هيلاسلامي في ١٤ مايو إلى السكرتير العام للأمم المتحدة مطالباً بأن « يعاد إلى أثيوبيا إقليم اريتريا » الذي وصفه بأنه « كان يشكل لآلاف السنين جزءاً لا يتجزأ من بلاده » ، ثم قال « إن أثيوبيا بمطالبتها بإعادة اريتريا إليها ، لا تسعى لضم شعوب وأراض لا تخصها ولا تفعل أكثر مما فعلته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، حينما طالبت بإعادة الألزاس واللورين إليها ، أو اليونان حينما طالبت بأن تعاد إليها جزر الدوديكانيز » .

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدتها للاقتراع على مشروع القرار البريطاني القائم على اتفاقية بيغن - سفورزا ، وتحدد يوم ١٧ مايو لذلك . ولكن المظاهرات الصاخبة العنيفة المعادية لإيطاليا التي اندلعت في طرابلس ، والتي نقلت الصحف الأمريكية وصحف العالم أجمع أنباءها ، كان لها أثرها على الموقف في نيويورك . فقد سقط المشروع كله بأغلبية ٣٧ صوتاً مقابل ١٤ في جانبه وامتناع سبعة أصوات عن الاقتراع وفي ١٨ مايو صدر قرار الجمعية العامة رقم ٢٨٧ بتأجيل النظر في مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة حتى دورة الانعقاد الرابعة .

وكان فشل مشروع ييفن - سفورزا مؤذناً بتغيير موقف إيطاليا إزاء القضية الأريتيرية لمحاولة كسب التأييد الأولى ، فصارت تدعو منذ هذا الوقت إلى استقلال أريتريا فوراً ومن جهة أخرى ، فعلى أثر هزيمة مشروع ييفن - سفورزا اجتمعت في نيويورك وفود حزب الرابطة الإسلامية والرابطة الإيطالية الأريتيرية والحزب الموالي لإيطاليا ، وطالبوا باستقلال اريتريا فوراً . وبعد عودتهم إلى أريتريا ، عملوا على التقرب من الحزب التقدمي الحر حليف الرابطة الإسلامية القديم ، وسرعان ما اتحدت رسمياً الأحزاب السياسية الأريتيرية الثلاثة المعارضة للوحدة مع أثيوبيا ، وهي

حزب الرابطة الإسلامية والحزب الموالي لإيطاليا والحزب التقدمي الحر ، وكونت « كتلة الاستقلال » أو « الجبهة المستقلة » .

وافتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة انعقادها الرابعة في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩ ، ولم تلبث أن تنوعت وتعددت مشروعات القرارات التي قدمتها الوفود المختلفة من أجل التوصل إلى حل مقبول لمسألة المستعمرات الإيطالية السابقة . وفي ١١ أكتوبر بلغ عدد مشروعات القرارات ستة ، وكانت مقدمة من الهند والعراق وليبيريا والباكستان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية . وتضمنت ثلاثة مشروعات منها توصيات معينة بشأن مستقبل أريتريا :

١ - مشروع القرار الباكستاني ويقضي بمنح اريتريا استقلالها بعد ثلاث سنوات مع إعطاء أثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق عصب .

٢ - مشروع القرار السوفيتي ويقضي بمنح اريتريا استقلالها بعد خمس سنوات تكون خلالها تحت وصاية الأمم المتحدة ، وأن تمنح أثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق عصب .

٣ - مشروع القرار الأمريكي ويقضي بضم أريتريا - فيما عدا المقاطعة الغربية - إلى أثيوبيا ، وضم المقاطعة الغربية إلى السودان .

وفي ١١ أكتوبر تألفت لجنة فرعية (رقم ١٧) للجنة السياسية من إحدى وعشرين دولة ، لكي تبحث المشروعات المقدمة أو التي تقدم ، وأن تقترح مشروع قرار أو مشروعات قرارات لتسوية مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا . وعقدت اللجنة الفرعية ٢٩ اجتماعاً ، ثم تقدمت في أول نوفمبر ١٩٤٩ بمشروع قرارها إلى اللجنة السياسية ، والذي أوصى فيما يتعلق باريتريا « بتأليف لجنة لا يزيد أعضاؤها

على خمسة من الدول (دون تحديدها) للثبث بصورة أوسع من رغبات سكان أريتريا وللتحقيق من أفضل الطرق لترقية مصالحهم ، ودرس مسألة تقرير مصيرهم ، ثم إعداد تقرير للجمعية العامة يتضمن توصيات قد تراها اللجنة ملائمة لحل مشكلة أريتريا » .

وفي ١٥ نوفمبر ١٩٤٩ تقدمت اللجنة السياسية بمشروع قرارها النهائي إلى الجمعية العامة ، والذي أوصى بأن تكون ليبيا المشتملة على برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة ، على أن يصبح هذا الاستقلال نافذاً بأسرع ما يمكن دون أن يتجاوز في أية حالة اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٥٢ ، وأن يكون الصومال الإيطالي دولة مستقلة ذات سيادة ، ويصبح هذا الاستقلال نافذاً بعد عشر سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية . أما فيما يتعلق بأريتريا ، فقد نص مشروع القرار على أن « تتألف لجنة لا يزيد أعضاؤها على خمسة من الدول ، هي بورما وجواتيمالا والروبيج والباكستان واتحاد جنوب افريقية ، وذلك للثبث بصورة أوسع من رغبات سكان أريتريا وللتحقق من أفضل الطرق لترقية مصالحهم ، ودرس مسألة تقرير مصيرهم ، ثم إعداد تقرير للجمعية العامة يتضمن توصيات قد تراها اللجنة ملائمة لحل مشكلة أريتريا » .

وفي ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار اللجنة السياسية بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد صوت واحد وامتناع تسعة أصوات عن الاقتراع .

ولم تلبث أن تكونت لجنة التحقيق الخماسية المقترحة من ممثلي بورما وجواتيمالا والروبيج والباكستان واتحاد جنوب افريقية ، واجتمع أعضاؤها في ليك سكس في ١٠ يناير ١٩٥٠ لوضع برنامج عملها .

وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢١ نوفمبر ١٩٤٢ والذي يقضي باستقلال ليبيا والصومال قد سبب إزعاجاً لدعاة الاتحاد مع أثيوبيا ، فعمد

هؤلاء إلى التنازل بأنصار الاستقلال . ويقول تريفاسكي أنه بمجرد انتهاء الدورة الرابعة للجمعية العامة ، شنت حملة منظمة من الإرهاب والتهديد ضد الكتلة الاستقلالية ووصلت الحملة إلى ذروتها في فبراير ١٩٥٠ بوصول لجنة التحقيق . وفضلاً عن ذلك فإن الكنيسة القبطية الأريترية (بضغط من الحكومة الأثيوبية على ما يبدو) قد نشرت في صحيفة « أثيوبيا » إنذاراً بأنها لن تجري مراسيم التعميد أو الزواج أو الدفن أو الغفران لأي من أعضاء كتلة الاستقلال أو لأفراد عائلاتهم . وخلص تريفاسكي من ذلك إلى القول بأن حملة التهديد العنيفة والمباشرة هذه كانت لها تأثيراتها العميقة على أولئك الذين كانوا قد تركوا بالفعل الحزب الاتحادي وانضموا إلى صفوف الاستقلاليين أو الذين كانوا يعتمرون ترك الحزب الاتحادي . فقد وجد الاريتريون أنفسهم وقتذاك أمام أحد خيارين : أما الاحتفاظ بعضويتهم في الكتلة (الاستقلالية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر ، أو العودة بسلام إلى صفوف الاتحاديين . ولم يكن ذلك هو الضربة الوحيدة التي وجهت للكتلة الاستقلالية ، فبعد بضعة أيام لن وصول لجنة التحقيق الحماسية إلى أريتريا ، تمزقت أوصال الكتلة الاستقلالية وفقدت أكثر من نصف أعضائها كنتيجة للانشقاقات الخطيرة التي حدثت في صفوف الرابطة الاسلامية والحزب التقدمي الحر مما أدى إلى ظهور الرابطة الاسلامية للمقاطعة الغربية » .

وتلك كانت الحالة العامة في أريتريا عندما وصلت إليها لجنة التحقيق الحماسية وقد بقيت هذه اللجنة هناك من ١٤ فبراير إلى ٦ أبريل ١٩٥٠ . وكما حدث بالنسبة للجنة الرابعة السابقة ، فقد اختلفت آراء أعضاء اللجنة الحماسية ، مما استلزم تقديم مذكرتين منفصلتين ومالاً يقل عن ثلاث مجموعات من الاقتراحات . فقد ذكر مندوبو الزويج وجنوب إفريقية وبورما أن أقلية من السكان تطلب الاستقلال ، وفي رأيهما أن إمكانيات أريتريا الاقتصادية لا تؤهلها للاستقلال ، على حين قال مندوبو الباكستان وجواتيمالا أن الإرهاب وسوء استخدام الكنيسة القبطية الأريترية لنفوذها وسلطانها قد حال دون أن يعبر الشعب الأريترى عن رأيه تعبيراً حرّاً . ومع ذلك ، فلم يتطرق إليهما أدنى شك في أن أغلبية الأريترين تريد الاستقلال .

ومع أن مندوبي الزويج وجنوب إفريقية وبورما قد اتفقوا على أن استقلال أريتريا ليس إجراء عملياً أو مرغوباً فيه من جانب غالبية الأريتريين ، فقد اختلفت مقترحاتهم بصدد حل المشكلة الأريتيرية . إذ أصر مندوب الزويج على أن الاتحاد مع أثيوبيا هو الحل العملي الوحيد ، ولو أنه أوصى بأن تظل المقاطعة الغربية تحت الادارة البريطانية الحالية لفترة محدودة ، يقرر بعدها سكان المقاطعة الاتحاد مع أثيوبيا أو السودان .

واقترح مندوبا جنوب افريقية وبورما أن تصبح أريتريا وحدة ذات استقلال ذاتي في نطاق اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي ، وأن يكون لكل وحدة في هذا الاتحاد الفيدرالي استقلال تشريعي وتنفيذي محلي ، وتركز في أيدي الحكومة الفيدرالية سلطات شئون الدفاع والخارجية والمالية والمواصلات وحماية حقوق الأقليات وأن يقوم اتحاد جمركي بين وحدتي الاتحاد ، وأن تكون هناك مواطنة مشتركة للاتحاد .

غير أن مندوبي الباكستان وجواتيمالا ذكراً أنه من غير المتوقع أن تقبل الأغلبية الاسلامية والأقلية الإيطالية هذه المقترحات ، ورفضاً فصل المقاطعة الغربية عن بقية أريتريا ، على أساس أن هذا الفصل سيؤدي إلى تقطيع أوصال المسلمين الأريتريين . وأكدوا أنه ولو أن هناك بعض الصلات بين سكان الهضبة الأريتيرية وبين سكان إقليم تيجراي الأثيوبي ، إلا أنه ليست هناك صلات عامة أو مهمة بين أريتريا وأثيوبيا ، بل على العكس فإن الأريتريين يضمرون الكراهية والبغضاء — وحتى العداء — لجيرانهم الأثيوبيين . ورغم أن الاقتراح الخاص بإقامة اتحاد فيدرالي جدير بالنظر إلا أنهما لا يجدان سبباً يدعوهما إلى تأييده ، ويفضلان منح أريتريا الاستقلال أولاً ، ولها بعد ذلك أن تظل كذلك ، أو تتحد مع أثيوبيا ، أو تنضم معها في اتحاد فيدرالي . وأبديا استعدادهما للموافقة على منح أريتريا الاستقلال بعد عشر سنوات من الوصاية الدولية ، يتولى الادارة خلالها مجلس يضم ممثلين للولايات المتحدة الأمريكية [وأثيوبيا وإيطاليا وإحدى الدول الإسلامية وإحدى دول أمريكا اللاتينية .

وفي سبتمبر ١٨٥٠ افتتحت الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وعرض تقرير لجنة التحقيق الحماسية على اللجنة السياسية ، واستغرقت مناقشته عدة جلسات ما بين ٨ و ٢٥ نوفمبر ، وقدمت الوفود المختلفة مشروعات قرارات رفضت جميعها باستثناء مشروع قرار مشترك من بوليفيا والبرازيل وبورما وكندا والدانمرك واكوادور واليونان وليبيريا والمكسيك وبنما وبرجواي وبيرو وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وبوصي بإقامة اتحاد فيدرالي بين أريتريا وأثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي ، تنظم خلالها الحكومة الاريترية ويعد الدستور الأثيوبي ويوضع موضع التنفيذ ، كما يوصي بأن تعين الجمعية العامة مندوباً يمثل الأمم المتحدة في أريتريا ، على أن يعاونه خبراء يتولى السكرتير العام للأمم المتحدة تعيينهم . وكان مشروع القرار هذا هو الأساس الذي قام عليه مشروع قرار الأمم المتحدة بشأن أريتريا الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ، والذي ينص على أن تؤلف أريتريا وحدة تتمتع بحكم ذاتي في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي .

نشاط مندوب الأمم المتحدة في أريتريا :

وفي ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ عين ماتينزو Matienso عن بوليفيا مندوباً للأمم المتحدة ، في أريتريا ولتنفيذ قرارها السالف الذكر ، ولكنه لم يصل إلى أسمرة إلا في ٩ فبراير ١٩٥١ ، حيث بدأ عمله بإصدار بيان ، أعلن فيه أن قرار الأمم المتحدة الخاص بأريتريا هو قرار وسط أرضى هؤلاء الذين يرغبون في الاتحاد مع أثيوبيا ، وأولئك الذين يطلبون الاستقلال ، فضلاً عن أن هذا القرار أرضى أثيوبيا باعترافه بحاجتها إلى منفذ للبحر .

وبدأ مندوب الأمم المتحدة في إبريل ١٩٥١ يجري مشاوراته مع الزعماء الاريتريين إلا أنه ما لبث أن اضطر إلى تأجيل هذه المشاورات بسبب نشاط عصابات الشفتا ، والذي كان قد توقف بعض الوقت على أثر مغادرة لجنة التحقيق الحماسية البلاد ، ثم عادت هذه العصابات تمارس الارهاب السياسي بصورة أشد عنفاً وضراوة . وكان

من أجل إنهاء نشاط الشفّتا الارهابي ، أن أصدرت الادارة البريطانية — بموافقة مندوب الأمم المتحدة عفواً عاماً عنهم في ١٩ يونيو ١٩٥١ ، ولم تحل نهاية أغسطس حتى كان ما لا يقل عن ٩٠٪ من الشفّتا قد استسلموا ، مما مكن مندوب الأمم المتحدة من اجراء مشاوراته مع زعماء الأحزاب الاريترية ، ثم مع الادارة البريطانية والحكومة الأثيوبية ، حول انتقال السلطة واصدار الدستور .

ورفع مندوب الأمم المتحدة في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ تقريراً إلى الجمعية العامة في دورة انعقادها السادسة ، ذكر فيه أنه خلال الشهور الثلاثة الأولى من تواجده في أريتريا تجول في أنحاء البلاد ، وقابل السكان ، لكي يفسر ويشرح لهم قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ . من جهة ، ولكي يتعرف من جهة أخرى على آرائهم ووجهة نظرهم بصدد الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا . وقال إن هذه الجولة قد أبانت له أن الأغلبية الساحقة من سكان أريتريا يقبلون الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا ، بشرط أن تتمتع أريتريا باستقلال ذاتي ، وأنهم على استعداد للتعاون معه ومع الإدارة البريطانية في سبيل تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، فإنه يشعر بأن عدداً من الأريتريين لا يعتقدون تماماً بجدوى الحل الفيدرالي أو بإمكانية تطبيقه . وأشار ماتيئزو إلى الخلافات العديدة التي نشبت بينه وبين الحكومة الأثيوبية بشأن صياغة الدستور الاريتري ، ومحاولات الحكومة الأثيوبية المستمرة لتوسيع سلطاتها وحقوقها على حساب القانون الفيدرالي والدستور والشعب الأريتري .

نتائج انتخابات الجمعية التشريعية الاريترية :

وفي ٢٩ يناير ١٩٥٢ صدر إعلان بإجراء الانتخابات للجمعية التشريعية وشغل مقاعدها الثمانية والستين خلال شهر مارس ، وهي أول انتخابات من نوعها في تاريخ أريتريا . وكانت هذه الانتخابات على مرحلتين ، الأولى اقتراع سري مباشر ، والثانية اقتراع سري غير مباشر . أما في مدينتي أسمرة ومصوع وحدهما ، فقد جرت الانتخابات بهما على مرحلة واحدة مباشرة .

وطبقاً لما جاء في تقرير مندوب الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في دورة انعقادها السابعة ، كانت نتائج الانتخابات على النحو التالي :

حصل الحزب الاتحادي على ٣٢ مقعداً ، وحصلت الجبهة الديموقراطية (الرابطة الاسلامية وأحزاب الكتلة الاستقلالية الأخرى) على ١٨ مقعداً ، على حين حصلت العصبة الاسلامية للمقاطعة الغربية على ١٥ مقعداً . أما المقاعد الثلاثة المتبقية فقد تقاسمتها الرابطة الإسلامية المستقلة والحزب الوطني ومرشح مستقل .

ويلاحظ تريفاسكيس أن الحزب الاتحادي قد حصل على معظم مقاعد الهضبة الأريتيرية ، كما حصلت العصبة الإسلامية للمقاطعة الغربية على غالبية مقاعد غرب أريتريا ، بينما حصلت الجبهة الديمقراطية على بضعة مقاعد في المقاطعة الغربية إلا أنها استمدت قوتها بصفة رئيسية من قبائل الساحل والماهو ، إلى جانب السكان المسلمين في أسمره ومصوع .

وأجريت انتخابات رئاسة الجمعية التشريعية ، فتم انتخاب أتو تدلا بايرو السكرتير العام للحزب الاتحادي رئيساً للجمعية والشيخ علي موسى راضي نائباً للرئيس .

بدأت الجمعية التشريعية في مناقشة مشروع الدستور الاريتري ، وأدخلت بعض التعديلات عليه ، وتمت موافقة الجمعية على الدستور المعدل في ١٠ يوليو ١٩٥٢ ، ووقعه مندوب الأمم المتحدة في ٦ أغسطس ، ثم صادق أمبراطور أثيوبيا عليه في ١١ من أغسطس ، أي قبل أن يصادق على القانون الفيدرالي في ١١ سبتمبر .

وفي مساء ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ أنزل العلم البريطاني من فوق قصر الحكم بأسمره ورفع مكانه العلم الأثيوبي ، الذي اعتبر وقتئذ العلم الفيدرالي . وفي ١٦ سبتمبر وقع سير دنكان كمينج Ducan Cumming - آخر حاكم بريطاني لاريتريا على الاعلان الرسمي بإنهاء الحكم البريطاني في أريتريا ، والذي استمر من عام ١٩٤١-١٩٥٢ م .

الصعوبات التي واجهت إريتريا بعد إنهاء الحكم البريطاني :

وبذلك بدأت أريتريا مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر وهي مرحلة تدهور خلالها الاقتصاد الاريتري ، وهاجر كثير من الاريتريين إلى الخارج وقامت أثيوبيا بالغاء القرار الفيدرالي وضم اريتريا اليها ، وطهرت تدريجياً البرلمان الاريتري من كافة الأعضاء الذين كانوا يعارضون الاتحاد مع أثيوبيا ، مما ترتب عليه جمعية اندلاع الثورة عام ١٩٦١ بقيادة جبهة التحرير الاريترية .

مصادر البحث

أولاً : وثائق غير منشورة

(أ) وثائق بريطانية :

- 1 — F.O. 78-96, 2404, 3186, 3191, 3192, 3193, 3364, 3365, 3366, 3494, 3496, 3497, 3725, 3726, 3727, 3799, 3801, 3857, 3858, 3859, 3860.
- 2 — F.O. 84-1264-1412.
- 3 — F.O. 195-1063.
- 1 — United Nations, A-C.1-SR.240; A-C. 1-SC. 14-1; A-C.1-Sc. 14-5; A-C.1-SC. 14-6; A-C. 1-SC-Sc. 14-8; A-C. 1-442; A-C. 1-SR.240; A-C.1-435; A-C.1-SR. 247; Press Release G A-PS-207; A;C.1-44S; A-C. 1-457; A-C. 1-47; A-C. 1-44S; A-C. 1-457; A-C. 1-47;- A-C. 1-459; Press Release GA-511; A-C.1-487; A-C.1-491; A-C.1-499; A-C. 1-487-Rev. 1; A-C. 1-522.
- 2 — United Nations: Four PAwer Commission of Investigation for the Former Italian Colonies, vol. 1, Report on Eritrea.
- 3 — United Nations: Department of Public Information, Press and Public Bureau, Press Release GA-454, Rev. 1.
- 4 — United Nations, A-C. 1-466, Report of Sub-Committee 15 to the First Committee.

ثانياً : وثائق منشورة :

- 1 — Correspondence respecting Abyssinia (1846-1868) presented to the House of Commons.
- 2 — Documenti Diplomatici presentati al Parlamento Italiano del presidente del consiglio ministro ad interim degli affari esteri (Crispi) di concerto col ministro della guerra (Bertole Viale), No. XIII, Roma 1886.
- 3 — Documenti Diplomatici presentati al Parlamento Italiano (L'Occupazione di Kern e dell'Asmara) No. XIV, Roma 1890.
- 4 — Documenti Diplomatici presentati dal ministro degli affari esteri (Frinetti), No. YV, RAma 1902.
- 5 — Gouvernement Italien: Assab et les limites de la Souverainete Turco-Egyptienne dans la Mer Rouge. Roma, 1882.
- 6 — Hertslet, Sir E.: The Map of Africa by Treaty, 3 Vols. London, 1896.
- 7 — Holland, T.E.: The European Concert in the Eastern Question. A collection of treaties and other public acts. Oxford.

ثالثاً : مصادر أوروبية :

- 8 — Ministro degli Affari Esteri: Trattati, convenzione, Accordi, Protocolli ed altri documenti relativi all' Africa, 1825-1906. Roma 1906.
- 1 — Beer, G.L.: African Questions at the Paris Peace Conference, New York, 1923.
- 2 — Berkeley, B.: The Campaign of Adowa and the rise of Menelik. London, 1935.
- 3 — Cesari, C.: Manuale di Storia Coloniale. Belgine, 1947.
- 4 — Crispi, F.: La Prima Guerra d'Africa. Milano, 1914.
- 5 — Douin, G.: Histoire du regne du Khedive Ismail, tome 3, L'Empire Africain, 1ère Partie, 2ème Partie, 3ème Partie, Fas. B. Le Caire.
- 6 — Dye, W. Mc.: Moslem Egypt and Christian Abyssinia. New York, 1885.
- 7 — Frisina, F.: L'Italia in Africa. Alessandria, 1909.
- 8 — Greenfield, R.: Ethiopia. A New Political History. London, 1967.

- 9 — Gunther, J.: Inside Africa. London, 1955.
- 10 — Jones, A.H.M. & Monroe, E.: A History of Abyssinia. Oxford, 1939.
- 11 — Langer, W.: The Diplomacy of Imperialism 1890 -1902. New York, 1951.
- 12 — Longrigg, S.H.: A Short History of Eritrea. Oxford, 1945.
- 13 — Luther, E.W.: Ethiopia Today. Stanford, 1961.
- 14 — Macartney & Cremona: Italy's foreign and colonial Policy 1914-1937, Oxford, 1938.
- 15 — Neri, I.: La Questione del, Nilo. Roma 1939.
- 16 — Ravier, T.: L'Ethiopie et L'expansion Europeenne en Afrique Oriental, Lyon, 1910.
- 47 — Rossetti, C.: Storia Diplomatica dell 'Ethiopia. Torino, 1910.
- 18 — Sanguinetti, J.: Penetration Europeenne en Ethiopie 1885-1906. Montpellier, 1907.
- 19 — Trevaskis, G.K.N.: Eritrea. A colony in Transition 1941-52. Oxford, 1960.

رابعاً : مصادر عربية :

- ١ - اسماعيل مرهناك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٣١٢ هـ .
- ٢ - الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا . جزءان . القاهرة ١٩٢٣ .
- ٣ - السيد رجب حراز : التوسع الإيطالي في شرق افريقية وتأسيس مستعمرتي أريتريا والصومال . القاهرة ١٩٦٠ .
- ٤ - بولس مسعد : الحبشة أو أثيوبيا في منقلب من تاريخها . القاهرة .
- ٥ - فتحي غيث : الاسلام والحبشة عبر التاريخ . القاهرة .
- ٦ - محمد صبري (الدكتور) الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر القاهرة ١٩٤٨ .
- ٧ - محمد فؤاد شكري (الدكتور) مصر والسودان . تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٥٨ .